



الفقر والحراك التعليمي بحث ميداني في محافظة بني سويف

حوته حسين سعد حسين *

كلية الآداب - جامعة بني سويف

المستخلص

هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على تأثير الفقر في الحراك التعليمي حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام طريقة دراسة الحالة التي اشتملت على اثنتي عشرة حالة ممن استطاعوا تحقيق الحراك التعليمي وممن لم يستطيعوا تحقيقه في إحدى القرى المحرومة بمركز سمسطا التابع لمحافظة بني سويف، من خلال استخدام المنهج المقارن. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير فعال للفقر على تحقيق الحراك التعليمي لدى حالات الدراسة، حيث انعكس بالسلب على الحالات من (١ إلى ٦) والذين تسربوا من التعليم؛ ولم يستطيعوا تحقيق الحراك التعليمي، بالمقارنة مع الحالات من (٧-١٢) والتي استطاعوا التخلص من الظروف القهرية للفقر من خلال الهجرة مع أسرهم وأقاربهم خارج القرية لظروف اجتماعية وأخرى اقتصادية، وتمكنوا من تحقيق الحراك التعليمي وحصلوا على مؤهلات عليا، وقد ارتبط ذلك بمجموعة من العوامل السوسيوولوجية التي أثرت في تحقيق الحراك التعليمي للحالات؛ تمثلت في: تأثير البيئة الإيكولوجية، ونمط التنشئة الاجتماعية المتبعة لدى أسر الحالات، وتأثير الوعي الثقافي والممارسات المتبعة، والمستوى الاقتصادي، وعدم المساواة النوعية بين الجنسين، وأخيراً تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية على تحقيق الحراك التعليمي.

أصبحت قضية الفقر حقيقة عالمية منتشرة في جميع دول العالم، تاركة خلفها العديد من البصمات الثانية التي تؤكد على وجود عديد من المسببات والدوافع الفعلية وراء هذه القضية؛ الأمر الذي دفع بعض الباحثين في الجامعات الأكاديمية، ومراكز البحوث إلى محاولة البحث في حقيقة هذه القضية، وما يخفي وراءها من ثوابت ارتبط تاريخها بسلبيات ورواسب قديمة اجتاحت المجتمعات الإنسانية، فأثرت تأثيراً سلبياً على عديد من البلدان التي لم تكن جاهزة لإعداد مقومات المواجهة الحقيقية لهذا الشبح المظلم الذي سار يهدد كيان تلك المجتمعات، ويكاد يشير إلى تراجعها وقدرتها على الثبات والصمود. مما انعكس هذا الأمر على ضعف القدرات الاقتصادية والبشرية لدى تلك المجتمعات من جانب، وتجاهل الحكومات في وضع الإستراتيجيات الحقيقية الفعالة لمواجهة هذه المشكلة من جانب آخر، مما ترتب عليه تحول تلك الظاهرة إلى قضية عامة تواجه العديد من الدول النامية، بل وأصبحت تهدد المتقدمة منها؛ الأمر الذي دفع العديد من المنظمات الحكومية والأهلية في بعض المجتمعات إلى البحث في الأسباب الفعلية لها، والمضامين الخافية وراء هذا الزحف السلبي لهذا المارد الخطير، الذي بعث بمخاطر تهدد المجتمعات من الجوانب البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية.

وقد أدى الفقر والحرمان إلى قمع مطالب وآمال وتطلعات الأفراد، خاصة في دول العالم الثالث؛ وتحديداً في العديد من المناطق المحرومة التي تقع تحت خط الفقر؛ مما ترتب عليه ظهور سلبيات حطمت طموحات تلك الشعوب نتيجة لإغفالها وتجاهلها عن تحقيق مطالبها الأساسية؛ مما ارتبط معه ظهور العديد من التراكمات السلبية والمتنوعة

التي أثرت على المناخ الصحي والتعليمي لتلك المجتمعات (Alexander, 2012, pp.55-56).

ويُعد التعليم النافذة الأساسية للتغلب على هذه القضية؛ من خلال تطوير قدرات الأفراد والقضاء على عوامل اللامساواة الصارخة السائدة في مختلف المجالات؛ وكذلك الحصول على المعرفة والمعلومات وفرص الحياة؛ باعتبار أن التعليم الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان (Manzoor, 2010, p.249)، حيث تعنى الدول بتوفير معدل من الخدمات التي تحقق التنمية الاجتماعية بمحاورها المختلفة، من خلال توفير معدل مناسب من الأجور، وتدعيم مخصصات التعليم والنهوض بالمستوى التعليمي على كافة المراحل المختلفة، حيث أشارت للعديد من الدراسات إلى أن الحراك التعليمي يؤثر تأثيراً واضحاً في مستوى الخدمات الصحية والغذائية وتنمية المهارات والقدرات والأصول التي تعتمد عليها المجتمعات الإنسانية (Lever, 2012, p.404).

ومن أجل ذلك عملت هذه البلدان على محاولة التخفيف من حدة الفقر الذي سيطر على العديد من المقاطعات والقرى المحرومة بها؛ وذلك من خلال الدعم الكامل للبحوث العلمية؛ بوصفه طوق النجاة للتخلص من هذا القهر. فبالتعليم يدخل الشخص إلى عوالم جديدة مختلفة عن عوالم عايشها بالمنزل، فالتعليم قد يكون الرافعة إلى وضع اجتماعي جديد؛ أو جسراً يؤدي إلى تحول اجتماعي في السلوك والقيم والأفكار والاتجاهات، ووسيلة المجتمع للانتقال من المرحلة التقليدية إلى المجتمع الحديث. (فرح، ٢٠٠٧، ص ٧٥)

وفي مصر يرى الدكتور أحمد زايد أن دراسات الحراك التعليمي توصلت إلى حقيقة أساسية مؤداها: أن التعليم يلعب دوراً كبيراً في تحريك الأفراد عبر السلم الطبقي؛

فالتعليم يكسبهم المهن والمهارات التي تفتح أمامهم المجال نحو الانخراط في الوظائف العامة؛ وفي مختلف الأعمال المهنية التي تدر عليهم دخولا مختلفة؛ حيث نجد أن التعليم في مصر قد لعب دوراً فعالاً في تحقيق هذه النتيجة؛ حيث أسهم في بناء طبقة وسطى من المتعلمين أصحاب المهن المتخصصة من الضباط والمحامين والمحاسبين وأساتذة الجامعات.... الخ، فأصبحت تمثل هذه الطبقة رحم المجتمع المصري منذ بداية القرن العشرين، وظلت تنمو وتتضج إلى أن أصبحت قوة سياسية فاعلة، استطاعت أن تنعكس اجتماعياً على إحداث تغيرات في المجتمع من خلال ما قامت به من ثورات مثل ثورة ١٩١٩، و ثورة ١٩٥٢، و ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، و ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣). فأصبح يقع في يد تلك الطبقة مسؤولية حوكمة المجتمع وتطوره (زايد، ٢٠١٦).

ولكن في الحقيقة يمكن القول أنه إذا كانت الطبقة الوسطى هي المسيطرة في المجتمع المصري وأنتجت العديد من المهن والتخصصات المختلفة، فإن هناك العديد من الشرائح داخل المجتمع المصري لا زالت تعيش في حالة الطبقة الفقيرة (الدنيا الدنيا) والتي تقع تحت حلقة الفقر المدقع، والتي افتقدت للقدرات والإمكانات التي تساعدها على تحقيق الحراك الاجتماعي؛ والذي انعكس بدوره على مستوى الحراك التعليمي، وتحقيق طفرة تعليمية ونهضة ثقافية تفرض قوتها على صانعي القرارات عند تلك الشرائح.

ولهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، فبالنسبة للأهمية النظرية: تكمن هذه الأهمية في اختبار مدى ملاءمة القضايا الفكرية لبعض النظريات العلمية التي اهتمت بقضية الفقر وعلاقته بالتعليم، مثل: نظرية الفقر الناتج عن القصور الفردي، ونظرية الفقر عند تشارلز موراي، ونظرية التفاوتات الجغرافية، والنظرية البنائية في دراسة الفقر، ونظرية الحرمان النسبي، ونظرية الاستبعاد الاجتماعي، ونظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس، ونظرية الحاجة للإنجاز لديفيد ماكلياند؛ في دراسة تأثير الفقر المدقع على الحراك التعليمي.

أما فيما يتعلق بالأهمية التطبيقية: فتسعى هذه الدراسة إلى إمكانية الوصول إلى حلول منطقية وواقعية لعلاج مشكلة الفقر والأسباب المؤدية له، والتحسين المستمر لعلمية التنمية المستدامة التي تؤدي إلى إحداث تطورات وتغيرات اجتماعية من شأنها تحقيق الحراك التعليمي، وتطور العملية التعليمية في القرى المحرومة.

مشكلة البحث

تُعد دراسة الفقر في القرى المحرومة التي تقع تحت خط الفقر المدقع من أهم القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل في ضوء علاقتها بالعديد من المتغيرات الاجتماعية المختلفة خاصة التعليم؛ ذلك أنه جوهر عملية التنمية داخل أي مجتمع؛ لذا تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن تأثير الفقر في عملية الحراك التعليمي داخل قرية طه أبو زيد، وهي إحدى القرى المحرومة في محافظة بني سويف؛ والتي تقع تحت خط الفقر، وذلك من خلال البحث عن ملامح وديناميات التغير الاجتماعي والقضايا التطورية المطروحة على الساحة الاجتماعية، ومدى استيعاب تلك القرية لبرامج الحراك الثقافي والاجتماعي التي غمرت العديد من الشعوب؛ وأثره على الحراك التعليمي، وكذلك الكشف عن العديد من المتغيرات الإيكولوجية والثقافية وأثرها في الحراك التعليمي داخل القرية، والتعرف على تأثير عمليات التنشئة الاجتماعية وبناء الأسرة ووظائفها، وكذلك حجم الأسرة في التأثير على عملية التطور والحراك التعليمي داخل القرية، والبحث في تأثير العوامل الاقتصادية ومعدلات الدخل، وطبيعة المهن التي يمتنها أهل

القرية على الحراك التعليمي، وكذلك الكشف عن طبيعة النظرة الاجتماعية للفتيات ومدى حصولهم على حقوقهم داخل تلك القرية؛ ونمط العدالة التي يتعرضن لها، وهل يحصلن على حقوقهن في العدالة التعليمية مثل غيرهن من الفتيات اللاتي غادرن هذه القرية واستطعن تحقيق حراك اجتماعي أدى إلى إحرازهن لمستويات مرتفعة من الحراك التعليمي؟ وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية؛ والمتمثلة في طبيعة المشاركات الاجتماعية والعمل التطوعي وشكل التعاون؛ وكذلك التطرق لدور مؤسسات العمل الاجتماعي (الحكومية والأهلية) في تحقيق الحراك التعليمي داخل تلك القرية، وهل استطاعت القرية التغلب على سلبيات الفقر وتحقيق ازدهار تعليمي وثقافي؟ وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الهجرة والحراك الاجتماعي لدى بعض الحالات التي تركت القرية على تحقيق الحراك التعليمي، وكيف استطاعت هذه الحالات تحدي الفقر وما ارتبط به من صعاب في سبيل تحقيق الحراك التعليمي؟ والبحث في العوامل والدوافع التي ساعدتهم في تخطي خط الفقر المدقع داخل قريتهم الأصلية؛ وتحويل تلك السلبيات إلى إيجابيات. أي تسعى الدراسة إلى البحث في تأثير الفقر على تحقيق الحراك التعليمي، ومن ثم ننتهي إلى سؤال مهم مؤداه " ما أثر الفقر على الحراك التعليمي؟"

أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية

تسعى هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على تأثير الفقر في الحراك التعليمي لدى بعض الحالات داخل إحدى القرى المحرومة التي تقع تحت خط الفقر، وكذلك التعرف على أثر الحراك الاجتماعي الذي حققته بعض الحالات خارج القرية على تحقيق الحراك التعليمي. وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:-

- ١- التعرف على تأثير البيئة الإيكولوجية على الحراك التعليمي.
 - ٢- التعرف على تأثير التنشئة الأسرية على الحراك التعليمي.
 - ٣- التعرف على تأثير الوعي والممارسات الثقافية على الحراك التعليمي.
 - ٤- التعرف على تأثير المستوى الاقتصادي على الحراك التعليمي.
 - ٥- التعرف على تأثير عدم المساواة بين الجنسين على الحراك التعليمي.
 - ٦- التعرف على تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية على الحراك التعليمي.
- هذا، ويمكن تحديد ستة تساؤلات أساسية لهذه الدراسة على النحو التالي:-

- ١- ما أثر البيئة الإيكولوجية على الحراك التعليمي؟
- ٢- ما أثر التنشئة الأسرية على الحراك التعليمي؟
- ٣- ما أثر الوعي والممارسات الثقافية على الحراك التعليمي؟
- ٤- ما أثر المستوى الاقتصادي على الحراك التعليمي؟
- ٥- ما أثر عدم المساواة بين الجنسين على الحراك التعليمي؟
- ٦- ما أثر المشاركة الاجتماعية على الحراك التعليمي؟

وقبل البدء في الحديث عن مفهومات الدراسة، وأهم النظريات المفسرة لقضايا الفقر وأثره على الحراك التعليمي، نشير إلى مؤشرات الفقر على المستوى الدولي والمستوى المحلي.

مفاهيم الدراسة

تُعد المفاهيم البداية التي ينطلق منها الباحث عند محاولة التفكير في صياغة مشكلته البحثية؛ فيبدأ بالبحث في المفهومات التي تتعلق بالدراسة، وما يرتبط بها من حقائق واقعية متعلقة بالمشكلة التي يقوم بدراستها، ومحاولة البحث في أصولها ومسبباتها، حتى ينتهي له وضع تعريفاً إجرائياً يعكس واقع المشكلة التي يقوم بدراستها. وفي هذه الدراسة سوف يتم الحديث عن مفهومين أساسيين للدراسة: يتمثل الأول في مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه، وينصب المفهوم الثاني على مفهوم الحراك التعليمي وعوامل هذا الحراك.

أولاً: مفهوم الفقر

يعني الفقر في معناه العام "نقص الحاجات الضرورية، ومن هذه الحاجات: الطعام والمأوى والرعاية الطبية، وهذه الحاجات تحقق قدرًا ملائمًا من الكرامة الإنسانية، إلا أن ما يعد ضروريًا لشخص؛ لا يعد كذلك بالنسبة للآخرين، وهذا يعبر عن ما يسمى بنسبية الفقر، ويؤكد فالنتين Valantine على أن اللامساواة هي جوهر الفقر؛ بمعنى أن

الحرمان النسبي هو المعنى الجوهرى للفقر (Bradshaw, 2006, p.4).

كما يعرف الفقر بأنه "فقدان القدرة على امتلاك الأصول الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالإمكانات البشرية والمادية لدى فئة أو فئات معينة من المجتمع" (Gangopad, 2014, p.547).

ومما سبق يمكن تعريف الفقر إجرائياً في هذه الدراسة بأنه "كافة أوجه الحرمان المادي من إشباع الحاجات الأساسية (مأكل، ومشرب، ومسكن، وملبس) إلى جانب الحاجات غير المادية؛ مثل (التعليم، الصحة، الترفيه... إلخ) وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على الحرمان من التعليم في ظل منظومة الأولويات القصوى للقرى المحرومة.

ثانياً: مفهوم الحراك التعليمي:

قبل البدء في الحديث عن الحراك التعليمي، نشير إلى مفهوم الحراك الاجتماعي بأنه "الطريقة التي يحقق من خلالها الأشخاص والفئات الاجتماعية زيادة أو نقصاناً في مراكزهم أو مواقعهم" كما يعرف بأنه "الانتقال من جيل إلى جيل في فترات زمنية معينة"، كما يعرف أيضاً بأنه "التحول في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل مجتمع معين" (Lever, 2014, p.403).

أما الحراك التعليمي فيعرف بأنه "الطريقة التي تتبعها المجتمعات في تنمية القدرات البشرية والديمقراطية، والاختيار الرشيد الذي يعتمد على دعم قنوات التعليم مدى الحياة، والتي تدرج على أساس مفاهيم تعليمية وأهداف إستراتيجية وتنموية متكافئة" (Manzoor, 2010, p.248). كما يعرف الحراك التعليمي بأنه "نظام متواصل يتكون من وجهات نظر وخبرات وقدرات ومهارات واستقلالها من أجل تحقيق الازدهار العلمي" (Arnot, 2014, p.508).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الحراك التعليمي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه "انتقال الفرد من مستوى تعليمي إلى مستوى تعليمي أعلى، أو أدنى؛ في ظل أوضاع بنيانية تحدد سقف الإنجاز التعليمي لدى الحالات الموجودة بالقرية المحرومة، والحالات التي استطاعت تحقيق حراكًا اجتماعيًا خارج القرية"

وقد حاول الباحث التحقق من معدل الحراك التعليمي في هذه الدراسة من خلال تبنيه لمؤشرات أساسية لقياس الحراك التعليمي على النحو التالي:-

المؤشر الأول: يُعد ارتفاع نسبة التسرب من التعليم مؤشراً على انخفاض معدل الحراك التعليمي.

المؤشر الثاني: يُعد ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض نسبة المؤهلات العليا، مؤشراً على انخفاض الحراك التعليمي.

- وهناك مؤشرات أخرى غير مباشرة للحراك التعليمي.

المؤشر الثالث: يُعد ارتفاع نسبة الإصابة بالمرض مؤشراً غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي

المؤشر الرابع: يُعد انخفاض مستوى المهن مؤشراً غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي.

المؤشر الخامس: يُعد انخفاض معدل الدخل المادي مؤشراً لانخفاض الحراك التعليمي.

المؤشر السادس: يُعد ارتفاع الفجوة بين الجنسين مؤشراً غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي

وسوف يحاول الباحث التحقق من تلك المؤشرات من خلال نتائج الدراسة الميدانية

- نظريات الدراسة

بالرجوع إلى النظريات الاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بدراسة موضوع الفقر؛ نجد أن هناك العديد من الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بهذه القضية، متناولة للجوانب الحيوية التي ارتبطت بمشكلات الفقر في المجتمع، دون الاعتماد على المفاهيم المجردة

فقط (Alexander, 2012, p.71).

ويحتوي التراث المعاصر عن الفقر نظريات عديدة ومختلفة، إلا أنه توجد محاولات لتصنيف هذه النظريات بطرق متباينة، ويتفق معظم المنظرين على أن التمييز بين هذه النظريات يركز على جذور الفقر وأسبابه، فهناك من أرجع الفقر إلى قصور في الأفراد، وهناك من صنفه بوصفه يرتبط بالسياق الاجتماعي الأكبر، وهناك تصنيف ثنائي يرتبط بوصف الضحية؛ حيث يتناول الفقر بوصفه حالة باثولوجية، والفقر بوصفه حالة

بنيانية (Bradshaw, 2006, p.5).

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول ثمان نظريات مختلفة للفقر، تتمثل في نظرية الفقر الناتج عن القصور الفردي، ونظرية الفقر عند تشارلز موراي، ونظرية التفاوتات الجغرافية، والنظرية البنائية في دراسة الفقر، ونظرية الحرمان النسبي، ونظرية الاستبعاد الاجتماعي، ونظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس، ونظرية دافعية الإنجاز لديفيد ماكلياند.

حيث تحتوي نظرية الفقر الناتج عن القصور الفردي؛ على مجموعة متعددة من التفسيرات التي تركز على الفرد بوصفه مسئولاً عن حالة الفقر التي يعاني منها، حيث يواجه أصحاب النزعة السياسية المحافظة اللوم على الأفراد، باعتبارهم مسئولين عن الفقر الذي يعيشون فيه، وكذلك يزعمون أن مزيداً من الجهد والخيارات يمكن من خلاله تجنب الفقراء هذه الحالة، وهناك خط آخر من التفسيرات يعزي الفقر إلى نقص في الصفات

الوراثية مثل الذكاء. وتتضمن نظرية الفقر عند تشارلز موراي لمدخل فكري؛ يرى أنه لا بد من إدخال تحسينات ضخمة في الحد من الفقر، ويعود ذلك - من وجهة نظره - إلى الانتعاش الاقتصادي، ونظرًا للتطورات في نظام الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق انخفاض فعلي في مستوى الفقر، مشددًا على ضرورة التخلص من نظام الاتكالية؛ من خلال طرح مجموعة من الإجراءات وتحقيق التناسق بين الفاعليات المختلفة داخل المجتمع، والعمل على تحسين الدخل في الاقتصاد الخاص؛ الأمر الذي يطور من الحالة الاقتصادية العامة للأفراد (Gregory, 2004, p.20). وركز أصحاب نظرية التفاوتات الجغرافية على الفقر الريفي والعشوائيات في المناطق الحضرية، والفقر في دول العالم الثالث، ويلفت هؤلاء المفكرون النظر إلى حقيقة مهمة مؤداها: أن الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والثقافات في المناطق الريفية تفتقر إلى الموارد المطلوبة التي تحقق للأفراد دخلًا مناسبًا، وأن هؤلاء الأفراد والمؤسسات لا يمتلكون القوة لإعادة توزيع الدخل، ويمكن التعبير عن جوهر هذا الاتجاه بما يطلق عليه (جغرافية الفقر) والتي تعد تعبيرًا مكانيًا عن النظام الرأسمالي (Bradshaw, 2006, p.12). أما النظرية البنائية، فقد أرجعت الفقر المدقع إلى عدة عوامل بنائية متأصلة في الاقتصاد، أو مرتبطة بمجموعة من العوامل المؤسسية الأخرى التي تعمل لصالح فئات معينة على حساب غيرها؛ سواء على أساس نوع الجنس أو الطبقة أو العرق، حيث تميل مختلف البيئات المؤسسية إلى وضع العديد من الحواجز الاقتصادية للفئات المختلفة على أساس عدة أبعاد، مما يترتب عليه حدوث تمايز نوعي بين الذكور والإناث، والذي يؤدي إلى سيطرة نمط الهيمنة من قبل الذكور داخل المجتمع، ويصبح خلفية تاريخية بداخله؛ ساعين إلى وضع برامج للرعاية الاجتماعية بطرق مختلفة تؤثر على التأييد الجماهيري للمرأة، مما عزز من سلطة النظام الأبوي، حيث يعد التفاوت في مستوى الدخل مؤشرًا مهمًا على السيطرة والتعزيز (Gregory, 2004, p.22).

هذا ويمكن إبراز القضايا الفكرية لأربع نظريات تتمثل في نظرية الحرمان النسبي، ونظرية الاستبعاد الاجتماعي، ونظرية ثقافة الفقر لأوسكار لويس، ونظرية الحاجة للإنجاز لديفيد ماكلياند؛ بشيء من التفصيل.

- نظرية الحرمان النسبي لبيرت تونستيد

وتعزي هذه النظرية خط الفقر النسبي إلى عدة عوامل تتمثل في: فقر المرافق، ومستويات المعيشة، ومستويات الدخل؛ والتي تختلف باختلاف المجتمعات هذه، وهناك نمط النسبية في الفقر؛ ويتضمن عنصرين أساسيين؛ أولهما: النسبية في الأسعار وتوافر السلع الأساسية التي تعتمد على الدخل، والعامل الثاني؛ وهو يرتبط بتوفير وسائل النقل العام نتيجة لارتفاع عدد السكان (Yves, 2008, p.103).

وهذا يعني أن هذه النظرية تعزي خط الفقر إلى مجموعة من العوامل؛ ليس فقط التركيز على الفقر المادي وعدم القدرة على شراء السلع؛ بل تمتد أيضًا إلى فقر الموارد التي تكون متاحة في المجتمع، والعدالة في توزيعها بقدر من العدالة، إضافة إلى نسبية الفقر واختلافه بين الأفراد والمناطق المختلفة.

فالفقر عند هذا الاتجاه يمثل حرمانًا نسبيًا؛ ليس ثابتًا عند قدر معين، بل يرتبط بالعديد من المقومات المختلفة سواء التي ترتبط بمستوى دخل الأفراد، أو مدى توافر

الخدمات الأساسية في المجتمع، أو عدم القدرة على توظيف الموارد في تنمية طموحات الأفراد وقدراتهم بالشكل المناسب.

- نظرية الاستبعاد الاجتماعي

اهتمت هذه النظرية بعدة قضايا أساسية كان من أبرزها: ربط الفقر بالبطالة والتكامل الاجتماعي والمواطنة، ودراسة علاقة الحرمان بالسوق والحماية الاجتماعية، وارتباط الفقر بالأبعاد الاجتماعية، واحتلال الفقراء قاع السلم الاجتماعي، وإبعاد الفقراء والمحرومين عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئياً وكلياً، وأخيراً إنكار الحقوق الاجتماعية وعدم توفيرها؛ أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع (مقاوسي، ٢٠٠٨، ص ٧٣).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الحالية؛ من خلال التعرف على مختلف الظروف الاجتماعية التي تتعلق بالفقراء وخاصة المحرومين، بالإضافة إلى الكشف دور مؤسسات المجتمع بأشكالها المختلفة وما تقدمه من إرشادات وخدمات، حتى يمكن الخروج من هذه الدائرة الضيقة التي انعكست على أفرادها بالسلب والرسوب وعدم التمتع بحقوقهم التي ينعم بها العديد من الفئات والشرائح الأخرى في المجتمع؛ بوصفها الفئة المهيمنة وصاحبة السيطرة، باعتبار أن الحرمان الاجتماعي يظهر بوضوح في المجتمع نتيجة لنقص مستوى الاندماج الاجتماعي.

- نظرية ثقافة الفقر Culture Of Poverty لأوسكار لويس (١)

تعود الجذور الفكرية لنظرية ثقافة الفقر إلى عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا أوسكار لويس O.Lewis عام ١٩٥٩ من خلال دراسته خمس عائلات في المكسيك، مشيراً إلى دور هذه النظرية في التعبير عن من يعيشون تحت ظروف الفقر المدقع، وذلك من خلال شعور أفرادها الدائم بالعجز والتعبية والتهميش، واصفاً إياهم بعدم امتلاكهم المعرفة التي تحمل من الصفات والسمات التاريخية التي ترتبط بهم، حيث ينظر لهم على أنهم غير قادرين على تفسير للتاريخ، وملاحقة بالأجيال (International

Encyclopedia, 2008.

وينظر أوسكار لويس إلى ثقافة الفقر على أنها "التكيف مع مجموعة الشروط الموضوعية المتسقة في المجتمع، التي يتعذر حدوثها كنتيجة مباشرة للظروف البنائية" (Gregory, 2004, p.22)، حيث يرى أن ثقافة الفقر تميل إلى إدامة نفسها عبر الأجيال من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تبدأ منذ فترة مبكرة عند الطفل منذ ست سنوات؛ باعتباره يعكس الآثار الناجمة عن مجموعة من التراكمات المتنوعة، ومختلف مظاهر الفقر التي تحيط بتلك البيئات في هذه الأحياء الفقيرة في المجتمع، حيث يشعر الأفراد بنمط من التراخي واللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركات السياسية، والنقابات، والبنوك، والمتاجر، والمتاحف، ويعتبرون أن ذلك لا يستطيعون تحقيقه أو الوصول إليه من الأساس (Lewis, 1966, p.21)، كما تعبر ثقافة الفقر أيضاً عن مجموعة المعتقدات والقيم؛ بوصفها تخلص نفسها وتبقى مستمرة، وما يرتبط بذلك من سلبيات تؤدي إلى انفصال تلك الفئة والشريحة عن غيرها من الشرائح الأخرى في المجتمع، حيث جاءت تسميته لثقافة الفقر كونها تمثل حقائق لبقاء ثقافات مضادة تمارس قهراً اجتماعياً (Brij, 2011, p.13).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الحالية؛ في تحليل ثقافة المجتمعات المحرومة؛ باعتبارها تخضع لقسمات قسرية؛ ارتبط بها أبعاد اللامساواة والقهر بين أفرادها، حيث يتعرض سكان تلك المجتمعات لكافة صور الإهمال والتجاهل السياسي والاجتماعي والاقتصادي من قبل المحيطين، حيث تعطى الفرصة لوجودها في سياق الهيمنة والاستغلال؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الفقر المادي ليس السبب الوحيد في ثقافة الفقر، بل هناك العديد من التدابير والسياسات المختلفة التي ترتبط بها وتنظمها وتضفي عليها الطابع الأيدلوجي الشرعي، الذي يؤدي بالأفراد إلى الخضوع والاستسلام على كافة المستويات سواء الفردية أو النفسية أو على مستوى المجتمع المحيط والمؤسسات الاجتماعية

- نظرية الحاجة للإنجاز لديفيد ماكلياند(٢)

يعرف ماكلياند الحاجة للإنجاز: بأنها الأداء في ضوء مستوى محدد للامتياز مما أنجز من قبل بكفاءة وسرعة بأقل جهد وأفضل نتيجة(بودون، ٢٠٠٧، ص ١٢١)، حيث اهتم ماكلياند بالجانب الاجتماعي الذي يحل التنظيم والأساليب التربوية للأسرة في الطبقات الاجتماعية المختلفة لتحديد تأثيرها على دافعية الإنجاز، بالإضافة إلى دور التعليم في تحقيق التغيرات الاجتماعية داخل المجتمعات الإنسانية، والبحث الدائم وراء سلوك المبادرة، حيث تحول رغبة الفرد إلى تحقيق عمل أفضل وكفاءة عالية في أقل وقت(Kupfer, 2015, p.7).

ويمكن الاستفادة من قضايا هذه النظرية من خلال الكشف عن العديد من العوامل والدوافع التي تؤدي إلى زيادة الحاجة للإنجاز؛ في ضوء تحليل العديد من الأبعاد الاجتماعية المتعددة التي تؤثر في مستوى الإنجاز، ولعل من أبرز هذه العوامل التنشئة الاجتماعية الأسرية، ومرحلة الطفولة، وتأثير العامل البيئي والمناخ في الدافعية للإنجاز، وكذلك الحاجة إلى تطوير وسائل الاتصال الحديثة في رفع معدل الإنجاز لدى الأفراد، وكذلك العلاقة التبادلية بين الإنجاز المرتفع ومعدل التنمية الاقتصادية والحاجة إلى سوق العمل في ضوء معايير محفزات الإنجاز المختلفة؛ وما يترتب عليها من تحقيق أعلى مستوى من الحراك بأشكاله المختلفة وخاصة الحراك التعليمي.

التراث البحثي:

بمسح التراث العلمي والبحثي للدراسات والبحوث العلمية التي أجريت على موضوع الفقر وعلاقته بالتعليم، توصل الباحث إلى وجود عددٍ من الدراسات القريبة من الموضوع محل الدراسة، فهناك دراسة كونزاليزا ليسيت عن "التعليم كقناة للحراك الاجتماعي في فنزويلا"(Lisette,2005, pp.7-31)، ودراسة سيسيلي هاردواي، وفوني ماكلودي عن "الهروب من الفقر وتأمين الطبقة الوسطى، آفاق الحراك في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأمريكيين والأفارقة في مرحلة البلوغ" (Hardway, 2009, pp.242-256)، ودراسة إميلي هانوم، ويوبينج زانج، عن "الفقر وعوائق التعليم:

دراسة على العائد التعليمي للمناطق الريفية في شمال غرب الصين"(Hannum) Emily& zhang Yuping, pp.192 ودراسة جوكوين ليفير، وأمبار استرادا، عن "الحراك الاجتماعي والتعليمي في المكسيك: برنامج الرعاية الاجتماعية الحكومية: مقارنة نفسية اجتماعية"(Lever Jooquina & Estrada Amparo, 2012, pp.402-420)، ودراسة أليسون دوبري، عن "الفقر وإصلاح التعليم: نحو تعليم أفضل

جميع الأطفال نحو القمة" (Dobrick Alison, 2014, pp.27-42)، ودراسة سوزان بورتر، ومارك إدواردس؛ عن "الأسرة والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالتنقل الجغرافي والمدرسة لدى الأطفال من ذوي الدخل المنخفض" (Porter & Edwards, 2014, pp.111-129)، ودراسة نيزا فليب؛ عن "الثقافة والفقر: - دراسة حالة لفتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة التعليمية الخاصة في مجتمع فقير في جنوب الهند" (Philip, 2015, pp.205-222)، ودراسة توماس جان، وآخرين عن "تصورات معلمي الطلاب عن الفقر والتحصيل العلمي" (Thompson & Others, 2016, pp.214-229) ويمكن القول بأن هذه الدراسات قد حققت إفادة علمية وبحثية أفادت الباحث في توجهه النظري والميداني، فقد عبرت عن واقع الفقر المرير الذي تعاني منه بعض المناطق الفقيرة المحرومة، وأثر ذلك على مستوى الحراك التعليمي، بالإضافة إلى اعتمادها على بعض الإحصاءات والمقابلات شبه المنظمة مع بعض الحالات. ومن الناحية المنهجية، اكتفت بعض الدراسات باستخدام طريقة واحدة، أو منهج واحد في التحليل؛ فهناك دراسات اعتمدت على الإحصاءات الواردة من بعض الهيئات والمنظمات الحكومية المهمة بدراسات شؤون الفقر؛ مثل دراسة كونزاليزا ليسيت، ودراسة سيسيلي هاردواي، وفوني ماكلودي. ودراسة بريان مادوكس. ودراسة أليسون دويري. ودراسة سوزان بورتر، ومارك إدواردس. ودراسة توماس جان، وآخرين. وهناك من الدراسات التي اعتمدت استخدام العينة العشوائية لمجموعة من العاملين والطلاب مثل دراسة دراسة إميلي هانوم، ويوبينج زانج؛ باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة. ودراسة دراسة نيزا فليب التي اعتمدت على طريقة دراسة الحالة لإحدى المعاقات.

بينما في الدراسة الحالية يتم استخدام عدة أدوات منهجية مثل طريقة دراسة الحالة على اثنتي عشرة حالة؛ واستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين حالات الدراسة، إلى جانب الرجوع إلى الإحصاءات الرسمية التي تعلق بالقرية الفقيرة محل الدراسة والتي تم الحصول عليها من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سمسطا، حيث يقوم الباحث بالبحث في عدة أبعاد ارتبطت بتفاقم معدل الفقر وأثره على معدلات الحراك التعليمي؛ مثل: طبيعة البيئة الإيكولوجية للحالات محل الدراسة، وأثر التنشئة الاجتماعية الوالدية، وطبيعة الوعي الثقافي والعادات والتقاليد والممارسات، وكذلك طبيعة المستوى الاقتصادي للحالات، ومسألة المساواة بين الجنسين، وأخيراً البحث في طبيعة المشاركات الاجتماعية ودور المؤسسات الحكومية والخدمية والتطوعية في تحقيق الحراك العلمي، كما تحاول الدراسة البحث في الوسائل التي يمكن أن تقلل من تأثير الفقر المدقع على تحقيق الحراك التعليمي لدى بعض الحالات التي استطاعت الخروج من تلك القرية وحققت حراكاً تعليمياً صاعداً؛ بالقدر الذي يعبر عن طبيعة الاستعداد لدى تلك الحالات لتحقيق الحراك إذا توافرت لهم الفرص المتاحة، الأمر الذي دفع الباحث إلى التعمق في دراسة العديد من المتغيرات والمسببات المختلفة التي ارتبطت بالفقر وأثره على الحراك التعليمي، وهل إتاحة الظروف تساعد في تحقيق الحراك التعليمي؟ أم أن هؤلاء الأفراد سيطرت عليهم ثقافة الخوف من التعليم وتركه نهائياً دون البحث عن سبل النجاح؟

- الإجراءات المنهجية للدراسة:

سبق أن عرض الباحث لمفومات الدراسة، وأهم المفاهيم الاصطلاحية التي ارتبطت بمفهوم الفقر والحراك التعليمي، وأبرز النظريات والاتجاهات الفكرية التي تناولت القضايا المتعلقة بالفقر وأثره على المجتمع بمختلف جوانبه، وكذلك التراث البحثي والدراسات

السابقة التي اهتمت بقضايا الفقر والحراك التعليمي، وفيما يلي يعرض الباحث للإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها في الدراسة الميدانية.

١- مجالات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مجالات أساسية وهي، **المجال الجغرافي**؛ حيث أجريت هذه الدراسة في إحدى القرى المحرومة (قرية طه أبوزيد) التابعة للوحدة المحلية لمجلس قروي دشطوط، التي توجد على أطراف مركز سمسطا؛ وهو أحد المراكز الواقعة جنوب محافظة بني سويف. أما **المجال البشري**؛ فقد أجريت هذه الدراسة على بعض الأسر التابعة للقرية، واثنى عشرة حالة، منها ست حالات مقيمة في تلك القرية، تعرض خمس حالات منها للتسرب من التعليم بالقهر، وحالة أجبرت أيضاً على الاكتفاء بالدبلوم بطريق **المنزل (٣)**؛ وتركت فكرة الالتحاق بالتعليم الجامعي. وست حالات أخرى مقيمون في القرى المجاورة ومركزي سمسطا وبيا؛ ممن استطاعوا تحقيق حراك اجتماعي نتيجة للهجرة خارج تلك القرية واستطاعوا تحقيق الحراك التعليمي والحصول على مؤهلات عليا، وقد تم الاستدلال عليهم من خلال الرجوع إلى بعض كبار الأسر، وبعد أقارب الحالات، وأحد الأباء مثل الحالة الحادية، والحالة الثانية عشرة. أما فيما يتعلق **بالمجال الزمني**؛ فقد استغرقت هذه الدراسة حوالي أربعة أشهر وهي مدة الدراسة الميدانية وجمع البيانات ودراسة الحالات.

٢- المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المقارن، باعتباره يتضمن سلسلة من الإجراءات المنطقية التي تستخدم في اختبار الفرضيات السببية بين الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية؛ فضلاً عن كونه منهجاً عاماً يستخدم في حياتنا اليومية، حيث يستخدم في المقارنة بين نوعية الحياة، والمدن، والسلوك الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة (Caramani, p.2)، وفي الحقيقة يعد المنهج المقارن أقرب المناهج التي يمكن أن تفيد الباحث في هذه الدراسة؛ باعتباره يقوم بإجراء مقارنات بين الحالات الست التي أقامت في القرية المحرومة ولم تستطع تحقيق حراك تعليمي، الحالات الست الأخرى التي هاجرت خارج القرية واستطاعت تحقيق حراك تعليمي صاعد في ضوء عدة متغيرات سوسولوجية.

٣- أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة وسائل لجمع البيانات، حيث جاء دليل دراسة الحالة أهم هذه الوسائل المستخدمة وأبرزها في جمع البيانات من الميدان، حيث استخدم الباحث طريقة دراسة الحالة؛ باعتبارها تعد من أبرز الأدوات المستخدمة في الدراسات الاجتماعية؛ ويلجأ إليها الباحثون نظراً لما يصيبهم من قلق نتيجة الاعتماد على الأساليب الكمية فقط، حيث تفيد في تقديم تفسيرات متعمقة وشاملة للعديد من المشكلات الاجتماعية والسلوكية، وتجعلهم قادرين على تفسير البيانات الكمية، حيث تعتمد على الملاحظة والتحليل العميق للحالات؛ باعتبارها الأسلوب الوحيد القابل للتطبيق لقدرته على انتزاع البيانات الضمنية والصريحة من الموضوعات، وتستخدم في تحليل العديد من الموضوعات مثل الفقر، والبطالة، وإدمان المخدرات، والأمية (Zainal, 2007, p.1-2)، ومن أجل ذلك استخدم الباحث دليل الحالة من خلال لقاءات متعمقة مع عشرة حالات داخل القرية المحرومة، وخارجها ممن تركوا القرية واستطاعوا تحقيق حراك علمي. وقد

احتوى دليل الحالة على سبعة محاور أساسية، تضمنت البيانات الأولية للحالات، والبيانات المتعلقة بوصف النسق الايكولوجي للقرية وأثره على الحراك التعليمي للحالات، والبيانات المتعلقة بأساليب التنشئة الاجتماعية والتربية المتبعة وأثره على الحراك التعليمي للحالات، والبيانات المتعلقة بالوعي والممارسات الثقافية وأثره على الحراك التعليمي للحالات، والبيانات المتعلقة بالمستوى الاقتصادي والدخل وأثره على الحراك التعليمي للحالات، والبيانات المتعلقة بالعدالة في توزيع الفرص بين الجنسين وأثره على الحراك التعليمي للحالات، والبيانات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية (رأس المال الاجتماعي)، وأثره على الحراك التعليمي للحالات.

وللتحقق من مدى ملائمة وسلامة البيانات التي احتوى عليها دليل دراسة الحالة، قام الباحث بعرض الدليل على السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع بجامعة بني سويف، والذين أبدوا آراءهم العلمية والبحثية في الدليل؛ والتي التزم بها الباحث، حيث تم استبعاد بعض النقاط الصعبة وتبسيط بعضها الآخر وملاءمتها لطبيعة الحالات.

ولم يكتف الباحث عند ذلك؛ بل قام بإجراء مقابلات متعمقة مع عدد من أسر القرية، حيث كان المدخل لدراسة تلك الأسر هو رب الأسرة سواء أكان الرجل بوصفه مفتاحاً الحوار مع الأسرة، أو الأم في حالة غياب الأب عن المنزل لظروف الوفاة، أو السفر، أو السجن، وكان هناك بعض أفراد الأسر الذين ساهموا في الحوار في سياق المقابلة، كما قام بإجراء مقابلات أيضاً مع بعض ميسرات الفصل الواحد في القرية، وبعض العاملين بالوحدة المحلية التابعة لها القرية، وطبيب الوحدة، واستشاري الفيروسات الكبدية بالمستشفى المركزي، وكذا مجموعة من السائقين التابعين للقرى المجاورة. حيث استدل من خلال هذه المقابلات على العديد من البيانات التي ساعدته في الوصول إلى حالات الدراسة الاثنى عشرة، والتي أجريت الدراسة المتعمقة عليهم.

– الوثائق والسجلات:

تم الرجوع إلى البيانات المتعلقة بالقرية المحرومة في محافظة بني سويف؛ وتحديداً قرى مركز سمسطا الذي يقع في جنوب المحافظة، وقد تم اختيار أكثر القرى فقراً وفقاً للبيانات والإحصاءات التي حصل عليها الباحث من الوثائق والسجلات الرسمية بالوحدة، حيث تم الرجوع إلى الإحصاء الرسمية للقرية في عامي ٢٠١٠، و٢٠١٦.

– مبررات اختيار العينة:

لم يكن حجم السكان هو المعيار المناسب لاختيار القرية؛ بل كان الحرمان المادي وغير المادي للمحيطين بالقرية، ومستوى الحراك التعليمي لديهم؛ هو المبرر الأساسي لاختيار تلك القرية.

حيث قام الباحث بالرجوع إلى إحصاءين للقرية، أحدهما عام ٢٠١٠، والآخر إحصاء ٢٠١٦، وكان الهدف من ذلك أن يتحقق الباحث من المعدل الحقيقي للفقر والحراك التعليمي على فترتين، حتى يبدو الحراك والتغيرات واضحة على مدى الفترتين، كي يأتي ببيانات واضحة وصادقة، حيث لاحظ الباحث وجود اختلافات جوهرية في عدد السكان واتجاهه نحو النمو؛ مع وجود تراجع سلبي للحراك التعليمي بالقرية .

حيث لاحظ الباحث من خلال تعداد ٢٠١٠ بالقرية، أن عدد السكان بلغ حوالي ٧٢٥ نسمة، ولا توجد بها مدارس، وعدد من التحق بالمدارس بالقرى المجاورة حوالي ١٣ طالباً، وكانت نسبة التسرب مرتفعة تصل إلى ٩٥% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأميين ومن لا يقرعون ويكتبون لنسبة تصل إلى ٩٤,٥% من سكان القرية، وفردين حاصلين على دبلومات متوسطة، مع سوء حالة الصرف الصحي للقرية، وعدم حصول أكثر من

٣٥٪ من سكان القرية على خدمات الكهرباء ومياه الشرب النقية، مع ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض داخل القرية، حيث وصلت نسبة الإصابة بالأمراض إلى حوالي ٥٣٪ من سكان القرية، سواء المصابون بأمراض الكبد والفشل الكلوي، والرئة، والأمراض الجلدية، وأمراض سوء التغذية والجفاف .

ومع الرجوع إلى تعداد ٢٠١٦ أي بعد مرور ست سنوات من التعداد السابق، وجد الباحث ارتفاع نسبة فقر أهالي تلك القرية من الخدمات الأساسية التي يحصلون عليها من مأكّل ومشرب وملبس، وعدم الحصول على حقوقهم في العدالة التعليمية والصحية.

حيث زاد عدد السكان بشكل ملحوظ إلى أن وصل إلى ١٥٢٥ نسمة؛ أي ضعف النسبة تقريباً، ولا توجد مدارس متكاملة بالقرية، سوى فصل ابتدائي به جميع المراحل التعليمية، ولم يلتحق به سوى ٩ طلاب وطالبات، وكان السبب في ذلك هو حصولهم على الدعم الغذائي من هذا الفصل من سكر وأرز وزيت ودقيق، وكذلك بعض الملابس والبطاطين في فصل الشتاء، أي أن الدافع للتعليم هنا ليس الهدف في التعليم في حد ذاته؛ بل كان محاولة تحسين ظروف معيشية أسرهم، ومحاولة الخروج من هذه الحلقة المفرغة من الفقر، وتوفير القليل الذي يكفي سد احتياجات باقي أعضاء الأسرة.

كما لاحظ الباحث انخفاض نسبة الحراك التعليمي داخل القرية، حيث ارتفعت نسبة الأمية إلى ٩٧٪ أي أن النسبة قد تزايدت مقارنة بتعداد ٢٠١٠، وهذا وارتفعت نسبة التسرب من التعليم، وخاصة بين الطلاب الذين كانوا ملتحقين بالمدارس خارج القرية، حيث كان عددهم (١٣) طالب إلى (٣) طلاب فقط، أي أن نسبة التسرب وفقاً للتعداد وصلت إلى ٩٦٪، وبقي الطالبان الحاصلان على المؤهلات المتوسطة كما هما بدون فرص عمل حقيقية، أي أن الحراك التعليمي بدأ هابطاً داخل القرية بشكل ملحوظ كما أشارت الإحصاءات.

كما أشار التعداد إلى أن النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي داخل القرية، مع عدم وجود أي مشروعات صناعية من عدمه، مع ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض، حيث تزايدت نسبة المصابين بالأمراض إلى ٦٩٪ من سكان القرية؛ خاصة لدى الإناث؛ حيث سجلت نسبة ٦٤٪ من نسبة المصابين بالمرض في القرية، مما يؤكد تصاعد نسبة الإصابة بالأمراض مقارنة بإحصاء ٢٠١٠، كما ارتفعت نسبة الإهمال في المرافق والخدمات الأساسية، حيث كان سكان القرية يتخلصون من البقايا وبعض الفضلات من خلال توصيل مواسير إلى المصرف المحيط بالقرية، والذي يشير إلى ارتفاع نسبة التلوث في مياه الري التي تستخدم في ري الأرض الزراعية، كما زادت نسبة الاعتماد على الكهرباء حتى وصلت إلى نسبة ٤٢٪ من حجم سكان القرية، وهي زيادة متعادلة مع عدد السكان، مقارنة بتعداد ٢٠١٠، مما يؤكد أن القرية مستهلكة للموارد وليست منتجة.

ووفقاً للتعدادين السابقين اللذين أكدا على ارتفاع نسبة الفقر المدقع داخل القرية؛ مع انخفاض واضح في معدل الحراك التعليمي، اتجه الباحث إلى محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي ارتبطت بالقرية وزادت من تفشي نسبة الفقر بها حتى وصلت إلى مرحلة القرى المحرومة والمنعزلة؛ من خلال اختيار خمس حالات ممن تسربوا من التعليم، وحالة واحدة حصلت على الدبلوم بطريقة الدراسة بالمنزل وأجبرت على ترك التعليم الجامعي، وهذا ما سوف يحاول الباحث تحقيقه من الدراسة الحالية.

وقبل أن ننتقل لنتائج الدراسة الميدانية، نشير إلى بعض المبررات الأخرى التي دفعت الباحث إلى دراسة تلك القرية والتي تتمثل في: انتشار الجهل بأنواعه المختلفة بشكل

ملحوظ، وانتشار الإصابة بالأمراض، وانتشار الأوبئة، وارتفاع حالات التسمم بالقرية، وانخفاض نسبة البنية التحتية المتعلقة بمؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات التعليمية، وانخفاض معدل الرعاية الصحية، وعدم وجود وحدة صحية بالقرية، وتجاهل الوحدة المحلية لتوفير تلك الخدمات الأساسية داخل القرية، وانخفاض مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية لأهالي القرية، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم وانخفاض نسبة المتعلمين بالقرية، بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي للوالدين، وارتفاع نسبة الأمية ومن لا يقرعون ولا يكتبون، فلم يوجد بالقرية من حصل على مؤهل عال، بالإضافة إلى حالات الإحباط التي تحيط بالشباب نتيجة لتدني مستوى المهن، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع البطالة وعدم توافر فرص عمل حكومية إلا لثلاث أفراد فقط، وعدم توافر وسائل مواصلات مخصصة مناسبة للسكان، والإهمال من قبل المسؤولين، مما ترتب عليه إصابة أهالي القرية بحالات اللامبالاة الناتجة عن انتشار اليأس والميل إلى التراجع المستمر.

أما عن مبررات اختيار الباحث للحالات الست الأخرى والتي حققت حراكًا تعليميًا، وهي أنها تنتمي في الأساس إلى سكان القرية، ولكنهم تركوا القرية مع أسرهم لظروف اجتماعية، واقتصادية، وحاولوا التخلص من السلبيات والمعوقات التي كانت مسيطرة على أسرهم داخل القرية، واستطاعت تحقيق الحراك التعليمي الصاعد، وحصلوا على مؤهلات عليا، حيث تكونت تلك الحالات من ثلاثة ذكور، وثلاث إناث؛ الأمر الذي ترك أثرًا إيجابيًا واضحًا في تحقيق النجاح وإثبات ذاتهم وتحقيق الحراك التعليمي. فالحالة السابعة (ذكر)؛ والذي هاجر مع والده، بسبب إصابة الأب بالمرض فأصبح غير قادر على الزراعة، فاتجه إلى شراء منزل بمركز سمسطا التابع له القرية، وتفرغ للعلاج والحصول على معاش (الضمان الاجتماعي). والحالة الثامنة (ذكر)؛ والذي هاجر إلى مركز سمسطا أيضًا، وأقام مع العم بسبب سفر الأب المستمر إلى السعودية وكان يساعد عمه في تجارة البلاستيك التي كانت السبب الحقيقي للهجرة من القرية إلى المركز. والحالة التاسعة (ذكر)؛ حيث هاجر مع والده بسبب ظروف عمله في الوحدة المحلية لقرية دشطوط؛ ونظرًا لبعده المسافة بين القرية والوحدة المحلية وعدم توافر وسائل مواصلات متاحة؛ ترك الأب القرية وهاجر باصطحاب أسرته إلى قرية دشطوط. والحالة العاشرة (أنثى)؛ هاجرت مع الأب إلى مركز سمسطا للبحث عن مصدر للرزق، وكان دائم السفر؛ ولكنه توفي، وأكملت مسيرتها التربوية والتعليمية مع الأم. والحالة الحادية عشرة (أنثى)؛ تركت القرية بمفردها وتركت والدها وإخوتها، لظروف طارئة تعلقت بمرض الجد المفاجئ، الذي كان في حازه ماسة لمن يتولى أمره الصحي والعلاجي؛ فذهبت إلى الإقامة معه وتولي رعايته، فتحمل مسئولة الإنفاق على تعليم الحالة، وشجعها على مواصلة التعليم كنوع من رد الجميل لها. والحالة الثانية عشرة (أنثى)؛ والتي تركت القرية مع والدتها بسبب انفصال الأب عن الأم، وذهبت إلى محل إقامة خالها بمركز ببا - وهو أحد المراكز التي تقع في محافظة بني سويف - مع الإشارة أن هذه الحالات استطاعت الإفادة من هذا الحراك واستثمرته في تحقيق الحراك العلمي والأكاديمي.

وللمزيد من خصائص الحالات الست راجع الجدول رقم (١)

الحالة	النوع	العمر	المؤهل التعليمي	المهنة	الحالة الزوجية
١	ذكر	٢٥	دبلوم	عامل بالمسجد	متزوج
٢	ذكر	٢١	راسب إعدادية	فلاح	خاطب

متزوج	فلاح	راسب إعدادية	٣٣	ذكر	٣
متزوجة	ربة منزل	راسبة ابتدائية	١٨	أنثى	٤
متزوجة	ربة منزل	راسبة إعدادية	١٧	أنثى	٥
متزوجة	ربة منزل	راسبة من أولى تجارة	٢٢	أنثى	٦
متزوج	محامي	ليسانس حقوق	٢٦	ذكر	٧
خالي	معلم	بكالوريوس تربية	٢٣	ذكر	٨
خالي	طالبة	طالب جامعي	٢١	ذكر	٩
متزوجة	معلمة اقتصاد منزلي	معهد فوق المتوسط	٢٦	أنثى	١٠
مخطوبة	معلمة	ليسانس آداب	٢٣	أنثى	١١
خالية	طالبة	طالبة جامعية	١٨	أنثى	١٢

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: النتائج المتعلقة بالنسق الإيكولوجي:

يهدف الباحث من هذه النتيجة إلى تحليل بعض الأبعاد الإيكولوجية التي أحاطت بالقرية؛ والمتمثلة في وصف المكان وطبيعة الأرض، وكذلك ما يتوافر من خدمات أساسية؛ مثل مياه الشرب والصرف الصحي، والتعرف على الآفات والمسببات الصحية التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض وأنواعها، ومدى توافر الكهرباء، ومدى انعكاس هذه الأبعاد على تحقيق الحراك التعليمي داخل تلك القرية المحرومة، بالإضافة لمدى توافر وسائل المواصلات؛ باعتبارها عصب العملية التعليمية؛ كونها وسيلة تُسهّل عملية الانتقال من القرية إلى القرى المجاورة الأخرى التي تُوجدُ بها المدارس، وأثر ذلك على تحقيق الحراك التعليمي لدى أفراد القرية.

أشارت نتائج الدراسة إلى تدهور الشكل العام للمكان الذي يعيشون فيه؛ فنظراً لما أصاب القرية من حالات الإهمال والفقر البيئي والطبيعي تحولت القرية إلى مستنقعات للمياه الراكدة العفنة؛ حيث تُحاط القرية بالأراضي الزراعية، والمصارف والمجاري على جانبي الطريق، وتبعدُ القرية عن الطريق الإسفلتي قرابة ٣ كيلو متر يقطعها الأهالي سيراً على الأقدام في **طريق ترابي (٤)** ضيق جداً؛ يكاد يسير عليه المارة والسيارات بالكاد، والذي يُعدُّ واحداً من الأسباب الأساسية التي أدت إلى عدم رغبة الأبناء في الذهاب للمدارس الموجودة في القرى المجاورة؛ الأمر الذي انعكس تأثيره سلباً على معدل الحراك التعليمي بالقرية، فلم يأت القرية إلا مُحَقَّطُ قرآنٍ بسيط من كبار السن؛ يأتي من قرية مجاورة؛ يذهب إليه الأطفال في الزاوية الصغيرة بالقرية؛ ليحفظهم القرآن الكريم، وربما يعود ذلك إلى عدم رغبة أيٍّ من شيوخ أو محفطي القرى المجاورة في الذهاب إلى تلك القرية لتحفيظ الأبناء؛ نظراً للطبيعة الإيكولوجية الصعبة للقرية، بيد أن هناك أسرتين فقط كانت تحاول إرسال أبنائها لمحفظ القرآن في إحدى القرى المجاورة يومين أسبوعياً عن طريق استخدام إحدى الحيوانات (الحمار) بشكل غير منتظم، حيث تقول الحالة الأولى "أنا بودي ابني بعد العصر لعمي محمود علشان يحفظه القرآن في البلد اللي جنبنا، علشان

ميتعرضتشي للتي اتعرضتله زمان من جهل" وتقول الثانية: "مفيش عندنا محفظين قرآن بيردو بيجوا القرية من زمان؛ علشان كان بيستصعب المكان، وتقول الثالثة: "القرية خلتنا معزولين عن النور والتعليم، دي أنا بصلي بالفاتحة بس"، وتقول الرابعة: "إحنا في أيدينا إيه؛ أهالينا معلموناش حتى نعرف نحفظ العيال الفاتحة"، وتقول الخامسة: "أنا ساعات بأخد ابني يوم الأربعاء وأنا نازله السوق في البلد علشان أوديه للشيخ أحمد في البلد اللي جنبنا؛ علشان يحفظ القرآن ويفك الخط، وميشفش اللي أنا". حيث أصبح التعليم عند هذه الحالات مرتبطاً بما هو متاح للذهاب للقرى الأخرى لحفظ القرآن؛ مما يشير إلى أن الذهاب للكتاتيب لتحفيظ القرآن هي البداية الحقيقية للتعليم بالقرى الفقيرة، وعندما حاول الباحث التعرف على العلاقة بين الذهاب إلى القرى المجاورة ويوم الأربعاء؛ توصل الباحث إلى أن هذا اليوم هو يوم السوق بالنسبة للقرى القريبة منهم؛ والتي تبعد عن القرية قرابة ٦ كم؛ فيخرجون إلى الطريق الإسفلتي حتى يستطيعوا ركوب إحدى وسائل النقل - التي تكون متاحة في هذا اليوم فقط - (التوكتوك) المتجه إلى السوق بالقرية المجاورة، وقد حاول الباحث سؤال بعض السائقين في القرى المحيطة للتعرف على سبب عدم ذهابهم لأقرب مسافة متاحة لسكان القرية، فأجابوا بأن القرية بعيدة وطريقها ترابي ومحاطة بالمجاري والتعابين والحيوانات الضالة والتي تجعلهم عرضة للمخاطرة بأرواحهم وسياراتهم، مضيفين أنهم لا يحصلوا على الأجرة المناسبة؛ نظراً لعدم قدرة أهالي القرية على تحمل نفقات الانتقال، والتي انعكست بالسلب على مستوى الحراك التعليمي لسكان القرية، يقول أحد السائقين "أنا إيه اللي غاصبني إنني أروح البلد دي إيه؟، البلد دي مقوله على أهلها بس"، ويقول آخر: "بنروح تراب وينتهدل من روث المواشي، دي بلد ميتة" كما ذكر آخر قائلًا "هو حد معاه فلوس يدفع تمن المشوار علشان يعلموا أولادهم، خليهم ياكلوا ويشربوا أحسن". باستثناء حالتين استطاعتا الحصول على مؤهلات متوسطة عن طريق المنازل؛ حيث انخفضت نسبة الملتحقين بالمدارس، وارتفعت نسبة التسرب حتى وصلت إلى ثلاثة طلاب فقط ملتحقين بالتعليم خارج القرية - وبشكل غير منظم - من أصل ثلاثة عشر طالب، وهذا يؤكد مطابقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانياً للإحصاءات الرسمية التي حصل عليها الباحث، وكانت من الأسباب الفعلية لإجراء الدراسة، والتمثلة في أن نسبة التسرب من التعليم قد تخطت نسبة ٩٦% من عدد الملتحقين بالتعليم. وهذا ما يحقق المؤشر الأول الذي تم صياغته لقياس الحراك التعليمي؛ ومواده: "يعد ارتفاع نسبة التسرب من التعليم مؤشراً على انخفاض معدل الحراك التعليمي"، وتتفق هذه النتيجة مع الآراء الفكرية لنظرية التفاوتات الجغرافية؛ والتي ترى أن الفقر داخل المناطق الريفية في دول العالم الثالث؛ يعود إلى افتقار تلك المناطق للموارد المطلوبة التي تحقق للأفراد دخلاً مناسباً، حيث لا يمتلك هؤلاء الأفراد القوة التي تمكنهم من توزيع الدخل؛ نظراً لوجود مجموعة من التفاوتات البيئية والجغرافية التي تصعب أدوار هؤلاء في قدرتهم على تحسين ظروف الحياة (Bradshaw, 2006, p.12). كما تتفق أيضاً هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس في نظرية ثقافة الفقر؛ حيث يرى أن ثقافة الفقر تتأصل داخل الأحياء الفقيرة من خلال العديد من المواقف والسلوكيات الثقافية؛ نظراً لارتباطها بالعديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء أنفسهم؛ مما يجعلهم يشعرون بالعزلة والتميز؛ والذي يصطحبه دائماً تدنٍ في المستوى التعليمي، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، وانعدام فرص العمل (International Encyclopedia). بالمقارنة مع الحالات الست (من السابعة إلى الثانية عشر) التي استطاعت الخروج من القرية، وأقامت في أماكن متطورة ذات طبيعة

إيكولوجية ساعدتهم في تخطي العديد من السلبيات والصعاب التي تعرض لها أهالي القرية المحرومة؛ لم تتعرض هذه الحالات إلى الصعوبات التي تعرض لها أهالي القرية بشكل مستمر؛ بل أقاموا في مناطق توافرت بها العديد من البنى التحتية المتميزة التي ساهمت من الناحية الإيكولوجية في تسهيل التفاعل مع المؤسسات التعليمية بأنواعها؛ حيث توافرت الحضانات والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بالقرب منهم، بل كانت بالقرب من مساكنهم، حتى بالنسبة للمراحل التعليمية، **حيث تقول الحالة السابعة: "الحمد لله ربنا يبجيني المدرسة كانت بجوار منزلي ومكنتش بحس بصعوبة في الذهاب للمدرسة"، وتقول الثامنة: "أنا سبت القرية ورحت مركز سمسطا مع عمي علشان التجارة، وبصراحة حسات بالفرق، وسهولة المواصلات كانت عامل أساسي لسهولة الانتقال على مختلف المراحل التعليمية"، كما ذكرت التاسعة قائلة: "بصراحة القرية اللي أنا عايشه فيها جميلة والمسافة قريبة بيني وبين المدارس، دي كمان أحياناً الوحدة المحلية بتبعث لينا أتوبيسات علشان يجيبو الطلاب من الأماكن البعيدة"، وتقول العاشرة: "لو كنت فضلت في قرية الشيخ طه؛ كان زمني دلوقتي بسرح بالمواشي وبشتغل باليومية عند اللي يسوى واللي ما يسواش"، وتقول الحادية عشر: "من صغري وجدي بيوديني الكتاب والحضانة لأن كل حاجه هنا متاحة".**

وهنا نجد أن بداية المشوار التعليمي لأهل الحضر هو الاهتمام بالذهاب إلى الحضانات والمدارس، على العكس من سكان القرية الذين كانت الكتايب ومشايخ التحفيظ فقط هم نقطة الانطلاق للتعليم عندهم كما كانت عند سكان القرية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن لطبيعة المناخ والطقس وموقع القرية أثرًا واضحًا في معدل الحراك التعليمي، والمواظبة على الذهاب للمدارس؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن ظروف الري والجفاف **(السدة الشتوية (٥))** وتأثير الشبورة الصباحية أثرًا فعالًا في ارتفاع نسبة التسرب من التعليم؛ والتراجع عن الذهاب للمدارس في تلك القرية؛ فنظرًا لطريق القرية المترب، والمحاط بالمجاري على طول الطريق، والخوف المستمر الذي كان ينتاب أصحاب القرية من الحيوانات التي تنتقل من مكان لآخر بسهولة، مثل؛ الذئاب والكلاب الضالة والثعابين والعقارب، التي تنتقل عبر المجاري المحيطة بطريق القرية، والتي تتكاثر بشكل ملحوظ في فترة السدة الشتوية؛ فنتشر هذه الآفات على هذا الطريق المترب، وتنتقل بين القرية والقرى المجاورة؛ مما جعل خروج الأبناء في فترة مبكرة من الصباح للمدارس عرضة للخطر الذي يمكن أن يؤدي بحياتهم، وكان سببًا من أسباب تسربهم من التعليم، وعدم تحقيق الحراك التعليمي الصاعد لديهم، **حيث تقول الحالة الأولى: "وأنا ماشي على المجري رايح المدرسة الإعدادية، شوفت ثعبان على المجري، واترغفت وبقات بخاف أمشي عليها لوحدي وأنا رايح المدرسة، يبقى أزاي أسيب ابني يمشي لوحده"، وتقول الحالة الثانية: "وأنا جاي من المدرسة في عز الدهر لقات ديب على طريق القرية؛ وكان هيموتني لولا عمي أحمد كان بيسقي أرضه وخوف الديب ولحقني"، كما ذكرت الحالة الرابعة قائلة: "قرصني العقرب وأنا ماشية على المجري، ورايحه الكتاب للعزبة الثانية، ولولا لحقوني وراحو على الوحدة الصحية؛ كنت مت"، وتقول الخامسة: "وأنا صغيره ورايحه المدرسة الإعدادية عضني كلب وأنا ماشية على طريق القرية؛ وخت ٢١ حقنة، ودا كان سبب من الأسباب اللي خلت أبويا خرجني من التعليم"، وتقول السادسة: "وأنا رايحه مدرسة الدبلون وأنا في أولى؛ في شهر ١٢؛ كنت هتخطف علشان السدة الشتوية بتسهل للحرامية الحركة من مكان لمكان، ومعدش يعرف يمسخهم"،**

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بورتر وآخرين؛ حيث يرون أن الفقر يؤثر في معدل الحراك التعليمي؛ من خلال الصعوبات التي تواجه الطلاب؛ نظراً لوجود بعض المدارس في مناطق جغرافية بعيدة عن محل إقامتهم. ونظراً لعدم توافر الإمكانيات المادية لدى الفقراء الذين يأتون من تلك الأماكن المحرومة؛ مما يترتب عليه تراجع مستواهم العلمي بسبب عدم انتظامهم الفعلي في الذهاب إلى المدارس، مما يؤكد أن للظروف الطبيعية الناتجة عن أبعاد جغرافية أثراً فعالاً في التسرب من التعليم، وانخفاض الحراك التعليمي، وتتفق أيضاً مع نظرية الحرمان النسبي؛ والتي تعزي خط الفقر النسبي إلى عدة عوامل؛ تتمثل في: فقر المرافق، والفقر في مستويات المعيشة، وتدني مستويات الدخل، ومدى توافر وسائل التنقل؛ نظراً لاتساع حجم الفجوة بين السكان، وما هو متاح في المجتمع (Yves, 2008, p.103).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى تدني مستوى الخدمات الأساسية الموجودة بالقرية، وعلاقة ذلك بمستوى الميل نحو التعليم لديهم؛ حيث أشارت حالات الدراسة من (١ إلى ٦) إلى اعتمادهم الكلي على مياه الآبار الخارجة من باطن الأرض (المياه الجوفية) عن طريق الطلمبات، بالإضافة إلى اعتمادهم على مياه الترغ والمصارف في غسل الملابس وغسيل الأواني، وغسيل بعض أساس المنزل؛ مثل: الحصير وبعض المفروشات؛ وربما يعود ذلك للانقطاع المستمر للمياه النظيفة من القرية؛ نتيجة لحالة التجاهل التي تعيشها تلك القرية من قبل الوحدة المحلية؛ حيث يذكر الباحث أنه عند طلب تناول كوب من الماء وجد بعض الطفيليات داخل الإناء؛ وعندما سأل عن سبب ذلك أجابوه: لعدم قيام الوحدة بتطهير ماسورة المياه مما أدى إلى انتقال بعض الطفيليات إلى هذه المياه، كما أشارت الدراسة لعدم تواجد فرن لطهي الخبز بالقرية، وكذلك عدم وجود صيدلية لبيع الأدوية. وهذا ما دعا الباحث إلى التعمق للكشف عن الحالة الصحية لتلك الأسر داخل القرية؛ حيث استطاع الباحث من خلال المقابلات المتعمقة أن يصل إلى حقيقة مؤداها: ارتفاع نسبة المصابين بفيروس سي داخل تلك القرية، حيث اتجه الباحث إلى طبيب المستشفى المتخصص في الفيروسات، الذي أكد له وجود علاقة وثيقة تربط بين انتشار الأمراض في البيئة المحيطة بهم، وبين استخدامهم لمياه الترغ والمصارف الغير صالحة للاستخدام الآدمي، مؤكداً تشعب أمراض الكبد بأشكاله المختلفة داخل القرية، بالإضافة إلى إصابة البعض بالفشل الكلوي؛ نتيجة هذه المياه الملوثة، والذي يعود في المحل الأول إلى ارتفاع نسبة الفقر بشكل ملحوظ داخل هذه القرية؛ والذي جعلهم غير مدركين لخطورة تلك المستنقعات التي تسبب لهم الإصابة بالأمراض الخطيرة؛ الأمر الذي يعكس مستوى الجهل العلمي والثقافي داخل تلك القرية؛ حيث كشفت الدراسة عن عدم قدرة أهالي القرية على تفهم خطورة المياه الملوثة، والاقتراب من الترغ والمصارف، **حيث تقول الحالة الأولى:** "في القرية مش فاكين الخط، بيتقى هيعرفوا يعني إيه فيروس أذاي؟"، **وتبدي الحالة الثانية رأيها بسخرية قائلة:** "يا عم قول يا باسط، الدنيا كلها مصابة بالمرض"، **وتقول الحالة الرابعة:** "قالو لي خدي علاج كان بياخذه عمي فاروق في القرية بس من ساعة ما خدته، وأنا حالي أتدهورت"، **أما الحالة الخامسة فذكرت قائلة:** "أنا لازم أسعى أني أعلم أبني عشان ميشفش آثار الجهل اللي إحنا شايفينه، بس هنعمل ايه؟ الله يسامح اللي كان السبب"، **وتقول الحالة السادسة:** "أنا بعاني من أنيميا حادة بسبب الضعف العام اللي صابني وأنا صغيرة، بسبب الجهل اللي كان فيه أبويا وأمي ومكنوش بيودوني للدكتور"، **أما السابعة فقد ذكرت قائلة:** "أبويا عاش معظم حياته في القرية، وأتأذى من مية الترغ والمصارف؛

ويبعاني دلوقت من مرض الكبد، **وتقول العاشرة:** "أبويا أتوفى بسبب فشل وظائف الكبد؛ وطبعاً بسبب الميه اللي كان بيشر بها من التربة".

ويتضح مما سبق وجود اتفاق بين الحالات (من الأولى حتى الثانية عشر)، في الآثار السلبية التي ترتبت على الجهل، وعدم الوعي بخطورة المرض، ولكن مع اختلاف إدراك فهم مخاطر هذه الملوثات على حياتهم؛ حيث ظلت الحالات من (١-٦) مستمرة في هذه الممارسات الغير صحية؛ فوقع عليهم التأثير السلبي للمرض بشكل مباشر، بينما كان التأثير السلبي للجهل الصحي الناتج عن الفقر واقعاً على آباء الحالات (٧-١٤)؛ والسبب في ذلك أن آباءهم كانوا يعيشون بالقرية طيلة حياتهم؛ مما انعكس عليهم بشكل سلبي أدى إلى زيادة الجهل وعدم الوعي الصحي لديهم؛ وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت حالات الدراسة هذه إلى السعي إلى التعليم حتى يستطيعوا التغلب على الفقر الذي نتج عنه العديد من السلبيات المختلفة التي تسببت في إصابة آباءهم، وتحقيق الحراك التعليمي، وتتفق هذه النتيجة مع نموذج (ماكولف) والذي أكد أن الفقر المدقع الناتج عن عدم المساواة في توزيع السلع والموارد، وما هو متعلق بضروريات الحياة؛ يترتب عليه دائماً ظهور العديد من المشكلات التي تلاحق تلك المجتمعات الفقيرة؛ مثل مشكلات الصحة، واتساع الإصابة بالمرض مع تنوع أنماطه وأشكاله، وتفاقم المشكلات التعليمية؛ نظراً للحرمان من ضروريات البقاء الحقيقي للإنسان (مقاوسي، ٢٠٠٨، ص ٧٤).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى نقص خدمات الكهرباء داخل تلك القرية رغم أنها من الخدمات الأساسية الأدمية التي يجب أن ينعم بها الطلاب في أي مكان؛ حتى يتمكنوا من الاستذكار كغيرهم من شباب القرى المجاورة الذين كانوا ينعمون بهذه الخدمة في منازلهم، مما دفعهم إلى حالة من السلبية الصامتة لتعليم الأبناء، نظراً لعدم وجود دافع علمي لديهم لتحقيق الحراك التعليمي، **حيث تقول الحالة الأولى:** "نور ربنا غالب؛ النور قاطع على طول بنقعد تحت الشجرة في الظل"، **وتقول الثانية:** "البيت عندنا بالطوب الني؛ ومتعرش بجريد فيبيدينا طراوة على طول، أما النور جه مجاش مش فارقه، ومعندناش عيال بتذاكر"، **وتقول الرابعة:** "واحنا هنعوز النور في إيه؛ كده كده البلد بتنام من المغرب؛ ومعندناش عيال تذاكر اللهم أنهم يناموا علشان يروحوا الغيط الفجر". بالمقارنة مع الحالات الست التي كانت مقيمة خارج تلك القرية، واستطاعت تحقيق حراك تعليمي صاعد، **مثل الحالة السابعة، والثامنة، والعاشرة؛** التي كانت تعيش في مركز سمسطا أو البندر؛ وهو المركز الذي ينعم بجميع الخدمات الأساسية؛ سواء الكهرباء أو المياه أو غير ذلك من الخدمات **والحالة الثانية عشر؛** والتي كانت تقطن مع والدتها في مركز ببا، وهو أحد المراكز الشبه حضرية التي توجد في محافظة بني سويف، **والحالة التاسعة، والحادية عشر** التي كانت تقطن في قرية دشطوط؛ وهي القرية الأم التابعة لها العديد من القرى الأخرى؛ والتي من بينها قرية طه أبو زيد - محل الدراسة-؛ حيث تتميز هذه الأماكن بوجود عدد كبير من المؤسسات الخدمية، والتعليمية وزيادة نسبة المتعلمين بها، والذي أدى بدوره إلى زيادة نسبة الاستعداد اللوجستي والنفسي للتعليم، وتحقيق الحراك التعليمي، **وتتفق هذه النتيجة مع نظرية ماكلياند؛** حيث أشار إلى دور الطاقة الكهربائية في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تعد من مدعيات الحراك الاجتماعي والتعليمي، وقد أوضح ذلك من خلال تحليل المناطق التي حقق أفرادها معدل إنجاز مرتفعاً؛ فقد كانت أكثر تعرضاً لاستخدام الكهرباء؛ ولكن بطرق ينتابها الترشيح الداعم لخطة التنمية، حيث كانت الإضاءة

المنزلية التي يحتاج إليها الأفراد داخل الأسرة من أبرز العوامل التي كانت سبباً فعالاً في الدافعية للإنجاز (ماكليلاند، ٢٠١٥، ص ٩٦-٩٧).

ويشير ذلك إلى أن أهالي القرية قد تجاهلوا الاهتمام بتعليم الأبناء وتثقيفهم؛ استجابة لظروف البيئة الطبيعية. لقد سلم أهالي القرية بسلبيات البيئة المحيطة بهم، وخضعوا لها دون نقاش؛ استجابوا لأمرها وخضعوا لسلطتها القهرية؛ حيث ساعدت تلك البيئة على تحقيق أهدافها، فتجاهلوا حصولهم على الخدمات والمرافق الطبيعية التي تمتع بها البشر، وأصيبوا بالأمراض؛ نتيجة لطبيعة تلك البيئة. ورفضوا البحث عن النور والطريق إلى النهوض؛ فأهملوا التعليم، وأهملوا أبناءهم، وتركوهم في مهب الريح، بالمقارنة مع الحالات التي استطاعت تحقيق الحراك التعليمي خارج القرية؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى ملائمة البيئة الإيكولوجية المحيطة بهم في تحقيق الحراك التعليمي؛ حيث اختفت نسبة السلبيات التي كانت موجودة في القرية السابقة الذكر تقريباً، وتوفرت لهم الظروف التي جعلتهم يتصدون لظروف البيئة الطبيعية؛ حيث تغلبوا على عائق المكان، والظلام الدامس، ونقص الخدمات والمرافق التي كانت موجودة في القرية المحرومة، فتصدوا لظروف المناخ وغيره من الظروف الطبيعية الأخرى، ولكن نود أن نشير حقيقة إلى أن ذلك ارتبط بتواجد دوافع للإنجاز، من أهمها: قرب المؤسسات التعليمية من منازلهم؛ إضافة إلى تنمية برامج الرعاية الصحية، وملائمة الطرق والوسائل المساعدة على الذهاب إلى المدارس؛ فهناك من المدارس ما كان يوفر للطلاب وسائل التنقل (الأتوبيسات Bus)؛ لتسهيل عملية الذهاب اليومي للطلاب من منازلهم إلى المدرسة، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية ماكليلاند؛ حيث أشار ماكليلاند إلى تأثير المناخ في معدل الإنجاز المرتفع، مشدداً على بيان أثر البيئة المناخية على النهوض بتحقيق الإنجاز وعلاقة ذلك بالعديد من العوامل الأخرى مثل وسائل التنقل والاستقرار الاجتماعي والذي يختلف باختلاف المناطق، فكلما اشتدت درجة الحرارة انخفض معدل الحاجة إلى الإنجاز، وكلما ارتفعت درجة البرودة انخفضت أيضاً الحاجة إلى الإنجاز، وكلما اعتدل المناخ صاحبه ارتفاع في معدل الحاجة إلى الإنجاز، حيث تنخفض الحاجة إلى الإنجاز في المناطق ذات الأرض الفقيرة والتي تعاني قصوراً في الإنتاج الزراعي بها، وقصور في وسائل المواصلات (ماكليلاند، ٢٠١٥، ص ٢١١-٢١٢).

وهذا يشير إلى أي مدى استطاعت البيئة الإيكولوجية أن تلعب دوراً مؤثراً في عملية الحراك التعليمي للحالات؛ فمنها من أثرت عليهم سلباً في تحقيق الحراك التعليمي؛ مثل الحالات (الأولى حتى السادسة)، وهناك من كانت دافعاً قوياً له لتحقيق الحراك؛ مثل الحالات (السابعة حتى الثانية عشر).

ومن هنا يمكن القول بأن النسق الإيكولوجي وطبيعة البيئة المحيطة أثرت تأثيراً واضحاً على معدل الحراك التعليمي لدى أهالي تلك القرية؛ وهذا ما يجيب على التساؤل الأول الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومواده: ما أثر البيئة الإيكولوجية على الحراك التعليمي؟

ثانياً: النتائج المتعلقة بتأثير التنشئة الأسرية على الحراك التعليمي:

يهدف الباحث في هذه النتيجة إلى التعرف على شكل التنشئة الأسرية ونمط التربية المتبع داخل القرية، وأسلوب المعاملة الوالدية، ونوع التنشئة المتبع؛ سواء الديمقراطي أو التسلطي، وبناء ووظائف الأسرة، والمستوى التعليمي للأسر، ووجهة نظر الآباء في تنشئة الأبناء، وإلحاقهم بالتعليم؛ باعتباره من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية؛ وأثر ذلك

على تحقيق الحراك التعليمي؛ حيث بدأ الباحث بالتعرف على شكل ونمط التنشئة الاجتماعية المتبع داخل القرية؛ حيث كشفت نتائج الدراسة أن الطابع القهري والإجباري هو النمط السائد على الأبناء، فلم يمتلكوا الحرية في التعبير عن آرائهم؛ ومن ثم لم ينعَمُوا بحرية التفكير؛ فهم يعيشون طابعاً قهرياً، حتى في التعامل مع الآخرين أصبحوا يخضعون لحياة جافة تسيطر عليها معايير السلبية والالتزام والخضوع، فأصبحت التنشئة تمر بشكل تقليدي متبع متوارث عن الأجيال السابقة؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على حرية الشاب والفتيات داخل القرية في المطالبة بحقوقهم في التعليم.

أما فيما يتعلق بأسلوب المعاملة الوالدية وعلاقته بالحراك التعليمي داخل القرية؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أن أسلوب المعاملة المتبع داخل الأسرة كان سبباً في تسرب الحالات من (الأولى حتى السادسة) من التعليم، وانخفاض معدل الحراك التعليمي بالقرية؛ حيث ساد الأسلوب الرسمي الذي يُشبه المؤسسة العسكرية؛ فنمط العلاقة والمعاملة بينهم تحكمه قواعد ومعايير مقدسة؛ لا يستطيعون أن ينحرفوا عنها، وإلا تعرضوا لسخط هذا البناء القسري من قبل أسرهم؛ فالمعاملة التي تُقدّم من الآباء للأبناء يشوبها الجمود السلبي المتسلط المجرد من مشاعر الحب والتعاون والتفاهم، بل كانوا عرضة للتهميش؛ وخاصة الفتيات؛ فالفتاة داخل الأسرة تُعاملُ معاملة الإماء من قبل الوالدين؛ خاصة الأب، وهذا النمط من التعامل يشبه تقريباً نمط المعاملة التي يتعرض لها الذكور؛ ولكن بشكل من اللين؛ حيث تذكر إحدى الحالات (الثانية) للباحث أنه عندما طلب من والده إكمال تعليمه في المدرسة الإعدادية فُوِيْلَ طلبه بالتهكم من والده، وتم طرده خارج المنزل لمدة ثلاثة أيام، **حيث تقول الحالة "بعد أما خلصت مرحلة الفصل الواحد، رححت المدرسة الإعدادية وقدمت وورقي، وأبويما لما عرف ضربيني، ورفض إني أكمل في المدرسة الإعدادية وطردي بره البيت"، وتقول الحالة الأولى: "نفسى أبويما يشوف الشباب اللي تربوا في البلاد المجاورة ويعمل زيهم، دى أنا خت الدبلون بالمنازل؛ ولما حبات أكمل في المعهد كان هيقول أمي"، وتقول الحالة الرابعة: "أبويما بيعاملنا معاملة العبيد، هو أنا اقدر أقول لأبويما أروح مدرسة علشان أتعلم؛ دى كان يموتني"، وتقول الخامسة: "أنا أتعودت من أبويما على القسوة، كل الناس في القرية بيعملوا أولادهم كدا، وبيجرمونا من التعليم"، وتقول الحالة السادسة: "نفسى أروح المدرسة بس مقدرش أقول لأبويما".**

وهذا يشير إلى وجود استعداد داخلي لدى تلك الحالات لإكمال تعليمهم، وتحقيق الحراك التعليمي، ولكنهم وُوجهُوا بالحقيقة السلبية الثابتة في القرية؛ وهي عدم العناية والاهتمام بالتعليم، وعندما حاول الباحث التدخل لمحاولة التوسط للآباء لإلحاق أبنائهم الصغار بالتعليم، فُوِيْلَ برفض حاد يعكس سلبية كبرى من قبل الآباء؛ باعتبار أن هذا الأسلوب في التنشئة والتربية هو الأسلوب المتبع في المعاملة مع الأولاد؛ وليس من مصلحتهم الالتحاق بالمدارس، وأن العمل في الحقل هو لتحقيق مصلحتهم الفضلى كما أشاروا. وتتفق هذه النتيجة مع الآراء الفكرية لنظرية أوسكار لويس؛ والذي أكد أن ثقافة الفقر تميل إلى إدامة نفسها منذ فترة مبكرة من عمر الشخص؛ بداية من سن السادسة بواسطة الأسرة والمحيطين، وتفرض عليه العديد من الآثار المتنوعة والمتراكمة التي تعود لفترات طويلة داخل تلك البيئات (Lewis, 1966 p.21)، كما تتفق مع نظرية ماكلياند؛ حيث يرى أن آباء الأطفال من ذوي التحصيل المنخفض يمثلون سبباً أساسياً من أسباب تراجع معدل الإنجاز لديهم، حيث يفسدون عليهم آمالهم وطموحاتهم وتوقعاتهم ورغبتهم في تحقيق الإنجاز والتفوق، نظراً لإظهار الاتجاه التسلطي الذي يفرض الطاعة العمياء

من الطفل (ماكليلاند، ٢٠١٥، ص ١٩٩)، كما تتفق مع دراسة ليفر وآخرين؛ حيث يرى أنه من أبرز العوامل التي أثرت على الحراك التعليمي في المناطق المحرومة تراجع الدعم الأسري المُقَدَّم من الآباء إلى الأبناء؛ والذي يصحبه تراجع في القدرات الثقافية والفكرية للوالدين؛ الأمر الذي يصحبه تراجعاً في المستوى التعليمي لهم (Lever&Estrada, 2012, pp.403-420).

مما سبق يتضح جلياً أن هناك استعداد من قبل الحالات للتعليم وإكمال تعليمهم، ولكن ربما كان للفقر المدقع بأنواعه المختلفة؛ ونمط التربية المسيطر داخل القرية ————— الكلمة العليا على أسر تلك الحالات، وكان أقوى من رغبتهم في تحقيق النجاح والحراك، بالمقارنة مع الحالات التي استطاعت تحقيق حراكاً تعليمياً؛ فقد خضعت بعض هذه الحالات (السابعة، والثامنة، العاشرة) لنفس نمط التربية؛ باعتبار أن الآباء يسيطر عليهم نفس النمط التربوي للقرية؛ وربما يعود ذلك إلى أن هذه الحالات قد حصلت على التعليم الابتدائي أثناء تواجدهم مع آبائهم في القرية قبل تحقيق الحراك وترك المكان؛ فتأثروا بهذا النمط التربوي، ولكن ربما يكون للهجرة هنا دور كبير ساعد في استكمال تلك الحالات لتعليمهم بعد ذلك؛ حيث وجد الآباء أنفسهم في مجتمع متطور ومتقف، والجميع يخضع للتعليم؛ فاستطاعوا أن يغيروا من هذا النمط التربوي شيئاً فشيئاً حتى استطاعوا أن يُواكبوا الدور التربوي المتطور، وساعدوا أبناءهم على إكمال مشوارهم التعليمي، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية ماكليلاند؛ حيث يرى أن آباء الأبناء ذوي الإنجاز المرتفع؛ كانوا يسعون إلى تشجيع أبنائهم، ومنحهم القدرات والسمات الشخصية التي تساعد على تحقيق هذا المعدل من الإنجاز، الأمر الذي يفرض على هؤلاء الأبناء أن يودوا واجباتهم بشكل فعال وبشكل أكثر قوة ورغبة في تحقيق المزيد (ماكليلاند، ٢٠١٥، ص ١٩٩).

أما فيما يتعلق بنمط الأسر الموجودة بالقرية، وطبيعة البناء والوظيفة داخل تلك الأسر، أشارت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من سكان القرية يغلب عليهم طابع الأسرة الممتدة؛ والتي تتكون مما يقرب من ١٧ شخص فأكثر، وكل له دوره المنوط به تنفيذه داخل الأسرة؛ فعلى الرغم من السلبية المطلقة التي تعيشها الأسر داخل القرية، إلا أن لكل فرد وظيفة يؤديها داخل الأسرة؛ فالأب ملتزم بوظيفة وكذلك الأم؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمل اليدوي داخل القرية مثل لهم نمطاً تربوياً سامياً؛ كونه يحقق الدخل المعيشي التي تحتاجه الأسر، حتى الفتيات تَعْمَلْنَ في الحقل بهدف تحسين دخل الأسرة.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لسكان القرية، فيغلب عليهم الأمية، إلا قليل منهم ممن التحق بالكتاب منذ الصغر، وثلاث أشخاص قادرون على القراءة والكتابة؛ نظراً لطبيعة عملهم في الوحدة المحلية للقرية، والغالبية العظمى لم يهتموا بالجانب التعليمي؛ مما يعكس مستوى إهمالهم للتعليم في سبيل إشباع احتياجاتهم الأساسية، وعدم إتاحة الفرص الملائمة لتعليم الأبناء؛ وربما يعود ذلك ————— كما أشارت بعض الحالات ————— إلى أنهم توارثوا الأمية من الآباء؛ لدرجة أن الآباء كانوا يتجاهلون تقييد أبنائهم في سجلات المواليد؛ حتى لا يقع على كاهلهم عبء التعليم لأبنائهم؛ ومنهم من حصل على شهادة ميلاده عن طريق التسنين، وكان الدافع لذلك استخراج البطاقة للحصول على معاش الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إصرارهم على خروج أبنائهم من مدرسة الفصل الواحد الموجودة بالقرية للعمل بالحقل، والاتجاه نحو العمل بالأسواق أيضاً؛ باعتبار أن ذلك يُخْرِجُهُمْ من خط الفقر؛ مع تجاهل الاهتمام بالتعليم، كونه ————— في نظرهم ————— ثقلاً كبيراً عليهم، ولا يساعدهم في تحمل أعباء الحياة، وربما أن هذه الفكرة التربوية هي التي توارثها أهل القرية من آبائهم، ولا زالت تسيطر على الكثير منهم حتى

الآن؛ وهذا يؤكد مطابقتة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانيًا للإحصاءات التي حصل عليها الباحث؛ وهي أن نسبة الأمية بالقرية تجاوزت الـ ٩٧% من سكان القرية، وهذا ما يشير إلى تحقيق المؤشر الثاني الذي تم صياغته لقياس الحراك التعليمي، ومواده: "يعد ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض نسبة المؤهلات العليا مؤشرًا على انخفاض الحراك التعليمي". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مادوكس؛ حيث أشارت إلى أن هناك تأثيرًا فعالًا من قبل الوالدين وكبار السن في تحقيق الحراك التعليمي في العديد من القرى الريفية؛ فنظرًا لتراجع مستوى الدافعية التربوية والتعليمية الذي يلاقيه الأبناء على تحقيق الحراك التعليمي من الآباء ترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية؛ والمتمثلة في: ارتفاع نسبة الجهل الثقافي لديهم، وانخفاض معدل الوعي العلمي، وتفشي الجهل بشكل مزمن، وارتفاع نسبة التسرب التعليمي، وغياب القدرات الداعمة للحركة الثقافية، وانخفاض الحراك التعليمي لديهم (Maddox,2010, pp.213-221).

وإلى جانب وظيفة الإنجاب التي تلتزم بها الأم داخل الأسرة، وكذلك تربية الأبناء؛ فقد يقع على عاتقها أيضًا في بعض الأحوال القيام بدور رب الأسرة؛ ومن خلال المقابلات المتعمقة التي أجراها الباحث مع بعض الأسر داخل القرية توصل إلى وجود حوالي سبع أسر غاب الأب عنهم لفترة طويلة، ووقع على عاتق أمهاتهن التربية كاملة؛ ولكن نظرًا لفقدان الأمهات السبع للسماوات الفيزيقية التي يمتلكها الذكور، ونظرًا لعدم امتلاكهن لهذه الكاريزما الخاصة، وعدم قدرتهن على تحقيق المتطلبات التربوية المتمشية مع تلك القرية، وفشلهن في إشباع حاجات أبنائهن؛ ترتب على ذلك اتجاه بعض الأبناء إلى اتباع ممارسات سلبية من بينها: تناول المكيفات، وشرب البانجو، وغيرها من السلبيات الأخرى التي انعكست بالسلب على القرية، وأدت إلى زيادة معدلات الفقر بكافة أشكاله، مما دفع بالقرية إلى الخلف، ووضعها في مهبط السقوط والانحدار؛ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فيكرت بيلينكسي **Fikret Bilenkisi** وآخرين عن "أثر المستويات التعليمية للوالدين ومخاطر الفقر"؛ حيث أشارت إلى أن الأسر التي كانت تشرف عليها النساء؛ كانت أكثر تعرضًا للخضوع لسلبيات الفقر بالمقارنة مع الأسر التي كان يرأسها الذكور، وربما يعود ذلك لعدة عوامل؛ من أبرزها انخفاض الدخل المادي، وعدم القدرة على إشباع احتياجات الأبناء، وانخفاض نسبة معدلات الحراك التعليمي والثقافي بداخلها (Fikret&Others, 2015, p.338). كما تتفق أيضًا مع نظرية ماكلياند؛ حيث يرى أن أمهات الأبناء من ذوي الحاجة العالية إلى الإنجاز يسعون إلى إكساب أبنائهم إجادة مهارات معينة في سن مبكرة، بالمقارنة مع أمهات الأطفال ذوي الإنجاز المنخفض؛ نظرًا لما يفرض على هؤلاء الأبناء من قيود تؤثر في حياتهم حتى الوصول إلى مرحلة البلوغ (ماكلياند، ٢٠١٥، ص ١٩٧).

بالمقارنة مع الحالات من (السابعة إلى الثانية عشر) التي استطاعت تحقيق الحراك التعليمي؛ فعلى الرغم من أنهم قد نشأوا منذ البداية داخل هذه القرية الصغيرة؛ إلا أنهم قد اكتسبوا من المعايير التربوية التي انتقلت لهم من قبل المحيطين بهم، مما ساعدهم على تبني قيم التعليم الإيجابي بداخلهم، واستطاعوا مواجهة سلبيات التنشئة التي تعرض لها شباب القرية؛ فقد استطاعوا التغلب على سلبيات الفقر، واستغلال ما أُتيح لهم من ظروف ومساعدات تربوية مختلفة، وتحقيق التفوق العلمي الذي أتبعه تحقيق حراك تعليمي أضيف إلى أسرهم، حيث تقول الحالة السابعة: "بصراحة أنا كنت واخذ حريتي في أسرتي اللي

سابت القرية من زمان علشان نخرج بره خط الفقر والجهل، أنا كنت بحس إنني عندي حرية التعبير عن رأيي؛ ودا ساعدني إنني أتعلم وأحصل على مؤهل عالي"، وتقول الحالة الثامنة لو كان أبويا فضل قاعد في القرية دي كان زمان مصيري ذي مصير أقاربي وهو الجهل والظلام"، وتقول الحالة الحادية عشر: "التربية والتنشئة الاجتماعية ليها دور كبير، لو كنت فضلت مع باقي أخواتي في القرية كان زمني أمية زيهم، بس بصراحة جدي قدم ليا كل وسائل الراحة وأحسن المعاملة معي؛ وساعدني لحد ما حققت النجاح وحصلت على الليسانس وأنا دلوقتي مقيدة في صفوف الدبلومة التربوية"، كما ذكرت الحالة الثانية عشر قائلة: "بصراحة الفضل يرجع لله؛ ثم لخالي اللي عودني على الصراحة وعودني على حرية التعبير عن الرأي؛ رباني كويس واكتسبت منه الكثير وكل ده انعكس بالإيجاب على مستقبلتي واستطعت الحصول على مؤهل عال على الرغم إنني بنت".

مما سبق يمكن القول أن التنشئة الأسرية وأسلوب التربية المتبع داخل الأسرة يُعدُّ من أهم العوامل التي أثرت إلى حد كبير على مستوى الفقر والجهل والظلام الذي كان سائدًا داخل القرية؛ حيث سيطرت مظاهر الظلام والسلبية والتسلط القهري على نمط التربية المتبع داخل أسر القرية؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة الحالات (من الأولى إلى السادسة) على المطالبة بحريتهم التعليمية، والبحث في أسباب التنوير الثقافي والعلمي؛ حيث سلبت التنشئة الاجتماعية المُتَّبَعَة من شباب القرية الحرية والديمقراطية، ومنحتهم القسوة والسلبية، وعدم إدراك قيمة التعليم، وبدا لهم الفقر بأنه هو المحرك الأساسي لثقافتهم وحياتهم وأسلوب معيشتهم، مما انعكس على مستوى الحراك التربوي والعلمي لديهم، بالمقارنة مع الحالات الست (من السابعة إلى الثانية عشر) التي استطاعت التخلص من هذه السلبية المفرطة التي تعرض لها شباب القرية من النوعين؛ سواء هؤلاء الذين هاجروا إلى قرية أخرى مجاورة مع آبائهم لأسباب اجتماعية؛ مثل الحالة (السابعة، والحادية عشر، والثانية عشر)، أو لأسباب أخرى اقتصادية مثل الحالة (الثامنة)؛ حيث أقام مع عمه في مركز سمسطا بسبب مرض والده، واستقراره في السعودية للبحث عن الرزق، والحالة (التاسعة)؛ والذي هاجر مع والده وأقام في القرية المجاورة بسبب عمله في الوحدة المحلية بالقرية)، والحالة (العاشر) التي هاجرت مع الأب للعمل بالتجارة في مركز سمسطا، وثُوقِي هناك؛ فقد استطاعت تلك الحالات أن يضربوا مثالًا عظيمًا يؤكد أنهم إذا مُنحت لهم الفرصة التربوية، وتمتعوا بقدرة من الحرية والمشاركة الإيجابية داخل الأسرة، ومُحُوا أسلوب التربية الإيجابي، لاستطاعوا أن يترجموا ذلك إلى نجاح إيجابي كبير يتبعه تحقيق للحراك التعليمي الصاعد، الذي ينعكس على حياتهم بالإيجاب والنجاح، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية ماكلياند؛ حيث يرى أن الأسرة تلعب دورًا فعالًا في تنمية الدوافع التحفيزية لدى الأبناء، من خلال ما تمنحه من تعويض معنوي لأبنائهم، وتعطيهم الفرص للكشف عن الأمور، والاعتماد على النفس، بالإضافة إلى الشعور بالاطمئنان؛ والذي يلعب دورًا فعالًا في تحفيز الدوافع الشخصية لهم لتحقيق الإنجاز التعليمي (ماهر، ٢٠١٤، ص ١٤٥)، وهذا ما يجيب على التساؤل الثاني الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما أثر التنشئة الاجتماعية الأسرية على الحراك التعليمي؟

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالوعي والممارسات الثقافية وأثره على الحراك التعليمي:

انطلاقًا من مفهوم الثقافة الذي قدمه تايلور عام ١٩٥٠؛ باعتبارها "الكل المركب من التقاليد والمعتقدات والموروثات الشعبية، وغيرها من العادات التي اكتسبها الإنسان؛ بوصفه عضوًا في المجتمع، والآلات والأدوات والتكنولوجيا"، كما يعرفها أرنولد بأنها: "العادات والتقاليد والقدرات التي تشكل الثقافة العامة للمجتمع بحكم عضويتها في بعض

الفئات الاجتماعية بالمجتمع" (Spencer 2012, p.1)؛ قام الباحث بتقسيم هذه النتيجة إلى جانبين؛ جانب غير مادي؛ وهو محاولة البحث عن تأثير العادات والتقاليد والموروثات الشعبية والمعارف على الحالات محل الدراسة؛ وعلاقة ذلك بمعدل الحراك التعليمي. أما الجانب الغير مادي من الثقافة؛ وهو محاولة التوصل إلى أثر التكنولوجيا بأشكالها المختلفة من آلات وأدوات ووسائل حديثة للاتصال والتواصل الاجتماعي، والفكر العلمي الذي اكتسبته تلك الحالات، وعلاقة ذلك بمستوى الحراك التعليمي لديها.

أولاً: الجانب اللامادي للثقافة وعلاقته بالحراك التعليمي:

بدأ الباحث بمحاولة تحليل طبيعة العادات والتقاليد داخل هذه القرية؛ وأثرها على معدل الحراك التعليمي؛ فتوصل إلى رجعية العادات والتقاليد التي كانت منتشرة داخل هذه القرية، والتي شابها الجهل الثقافي؛ نتيجة لما طغى عليها من أفكار وعادات سلبية أعاقبت استعداد أفرادها الفكري للبحث عن التعليم، ومحاولة تنشيط قدراتهم الثقافية والعلمية؛ حيث كشفت نتائج الدراسة أن النظرة المُرزية إلى التعليم تُعد من أبرز العادات التي كانت مسيطرةً على سكان القرية؛ خاصة لدى الفتيات، وطبيعة الثقافات الريفية الممتدة؛ والتي كان سبباً في تسرب الحالات (الأولى حتى السادسة) من التعليم؛ والتي كانت تمثل عائقاً أساسياً لإدارة عملية الحراك التعليمي، وهي سيطرة عادة عدم تعليم الفتاة وتجاهلها داخل القرية؛ وربما يعود ذلك إلى عدة عوامل؛ كان من أبرزها أن خروج الفتاة للتعليم يُعد عاراً على الآباء وعلى الأسرة، مُشددين على عدم انتقال الفتاة المستمر عبر القرى المجاورة لتلقي التعليم، وكذلك الاحتكاك بالجنس الآخر؛ الأمر الذي كان يُمثل عائقاً علمياً لدى تعليم الفتيات؛ حيث أشارت أسر القرية إلى عدم رغبتهم في تعليم فتياتهن، والبحث عن زواجهن المبكر؛ باعتباره حلقة للتواصل لتحقيق التكاثر داخل القرية، وتجاهل تحقيق الحراك التعليمي؛ كونهم ليسوا في حاجة إلى التنوير الثقافي، حيث كانوا متأثرين بالمبادئ التقليدية الموروثة من الآباء؛ ومنها العمل المستمر في أرضهم الزراعية؛ باعتبارها المصدر الرئيسي الذي يمكنهم من العيش والبقاء والقدرة على المنافسة مع غيرهم من القرى الأخرى، هذا ما دفع أهل القرية إلى التخلُّص من فكرة التعليم. كما لاحظ الباحث وجود غرفة صغيرة على جانب الطريق، وبالبحث توصل إلى أنها غرفة للفصل الواحد بالقرية - كما سبق عند ذكر المفهوم-؛ فكان سكان القرية غير راغبين في تعليم أبنائهم؛ معتبرين ذلك مضيعة للوقت - من وجهة نظرهم - لدرجة بلغت أن المعلمات داخل الفصل كُنَّ يَمُنَّ بترجي ومحاباة أهل القرية لإرسال أبنائهم إلى الفصل، فكانوا يُقَابِلن بنوع من السخرية والتجاهل من قبل الآباء داخل القرية. لكن من المُلْتَم للنتظر أنه عندما قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق نظام الإعانات الغذائية لطلاب الفصل الواحد، والمكون من ١٠ ك سكر، و ١٠ ك أرز، وزيت وشاي ودقيق؛ بمثابة إعانة الشهرية من السلع الغذائية تقدم من البرنامج الغذاء العالمي التابع لليونسكو بإشراف وزارة التربية والتعليم، تخلت بعض الأسر عن تلك العادة شيئاً قليلاً لوجود مثل هذا الدافع المادي القوي في ظل ما يعانون منه من فقر شديد، فلم يكن الدافع إلى التعليم البحث عن التنقيف وتحقيق التنوير الفكري والعلمي في حد ذاته، بل كان لهدف آخر يعود في المحل الأول لارتفاع نسبة الفقر المدقع لدى أهالي القرية؛ الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن قيد أبنائهم بتلك المدرسة مقابل الحصول على مقابل مادي وغذائي، وهذا ما يشير إلى أن عادة تَرْك التعليم، وعدم الإلمام به، وتجاهله، والسخرية - ارتبط في المحل الأول بعامل

الفقر؛ وهذا ما أكدته الحالات من (الأولى حتى السادسة)، حيث تقول الحالة الأولى: "بصراحة الأول مكنتش بودي العيال الفصل بس لما لقيت فيه سكر وشاي روحت وديتهم، علشان كل عيل يجيب حصته في السلعة"، وتقول الثانية: "أنا رحيت قيدت الثلاث عيال في الفصل علشان أجيب شاي وسكر ودقيق ورز يقضييني الشهر كله، ومش مهم أنهم يتعلموا حاجه"، وتقول الحالة الرابعة: "بصراحة إحنا مش بنهتم بالتعليم علشان الظروف اللي عيشناها، إحنا أتعودنا على عادة الشغل في الغيط هو المهم، بس بيعت الواد ثلاث أيام في الأسبوع علشان يجيب رز، ودقيق"، وتقول الخامسة: "أنا بودي ابن أخويا علشان يثبت حقه في الشاي والرز، بس بجد كويس أن فيه دافع مادي علشان أهل القرية يعلموا ولادهم"، ومن الملفت للنظر أن أهل القرية كانوا غير راغبين في نجاح أبنائهم، حتى يظلوا مقبدين بالفصل الواحد، ويضمنون الحصول على السلع الغذائية كل شهر؛ معللين ذلك بأن نجاح الأبناء يعني الانتقال إلى مرحلة الإعدادية وهي خارج القرية، ولم تتبع هذه المرحلة البرنامج الغذائي الموجود بمدارس الفصل الواحد، كما أنهم رافضون لخروج أبنائهم من المنزل للتعليم؛ مع عدم وجود مقابل؛ ومن ثم تتوقف المعونة الغذائية التي يعتمدون عليها شهرياً.

كما تعد عادة زواج الأبناء في سن مبكر؛ رغبة في الإنجاب والتكاثر؛ بهدف العمل في الحقول من أبرز العادات التي كانت منتشرة لدى شباب القرية؛ والتي أدت إلى تسرب الحالات من (الأولى إلى السادسة) من التعليم، وتراجع مستوى الحراك التعليمي، فهناك من أهل القرية من زوج ابنته لتسديد إيصالات أمانته كانت عليه لشخص ما؛ فعرض عليه الزواج من ابنته مقابل التنازل عن تلك الإيصالات؛ فأصبحت الفتاة هنا بمثابة سلعة تُباع وتُستترى بأقل الأثمان داخل هذه القرية؛ بل ربما بأبخس الأسعار، وهناك من الآباء من زوج ابنته بدون عقد زواج رسمي مؤثّق لصغر سنّها؛ حيث لاحظ الباحث أن هناك حالة طلقت وبعد الطلاق رجع زوجها ليردها إلى عصمته مرة أخرى، ففوجئ الباحث بأنهم يذهبون إلى المأذون لأول مرة لعمل وثيقة زواج رسمية بشهادة الميلاد، وعندما سأل الباحث أهل القرية عن ذلك أجابوه بأن الفتاة تزوجت بموجب أوراق لم تسجل؛ نظراً لصغر سنّها، وقد تم زواجها بشهادة الشهود، ولكن دون تسجيل رسمي للزواج، حيث تقول الحالة الأولى: "كان المهم عند أبويا أنه يجوزني علشان أخلف وأنا صغير، أما التعليم ده آخر حاجه كانوا بيفكرو فيها" وتقول الحالة الرابعة: "أبويا كان دايماً يقول: البنات تقعد ليه ما تتجوز وارتاح منها، بس تفكر في التعليم دي أمر عمره ما يحصل"، وتقول الخامسة: "لازم تتجوز البنات على الأخص وهما صغيرين، أصل كدا كدا مفيش مهر؛ والجواز عندنا ببلاش، بديلة وعلق يعني، أما التعليم عندهم للأسف ملوش لزمه". وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس في نظرية ثقافة الفقر؛ حيث يرى أن الأسر داخل المناطق الفقيرة والمحرومة لا تراعي متطلبات الأبناء وحمائتها طيلة دورة الحياة، ويأتي الزواج المبكر كعادة متعارفة بينهما؛ لها من الأوجه ما يجعلها مؤكدة لا يمكن تجنبها، ويسود الاعتقاد في تفوق الذكور على الإناث (Lewis, 1966, p.23). بالمقارنة مع الحالات (العاشر، والحادية عشر، والثانية عشر)، وكان عندهم ثلاث فتيات - فلم يتعرضن لسلبية تلك العادة، وربما يعود ذلك إلى أن أسرهن والمحيطين بهن قد أحن لهن فرص التعليم، ومنحوهن فرص العدالة التعليمية بما تعنيه الكلمة، فلم يخضعن لضغوط الزواج المبكر، بل كن دائمى التشجيع من قبل أسرهن على الاستمرار في التعليم، فقد كان النجاح والتفوق العلمي هو الشاغل لهم؛ بصرف النظر عن أي عادات أخرى، ولكن لا بد أن نشير هنا إلى أن الفضل يعود في الأصل إلى المحيطين بهن حقيقة؛ كما أشارت الحالات إلى أنهن

كُنَّ يتعرضن لنوع من الضغط البسيط؛ خاصة ما تعرض له حالتان منهن فقط، من قبل الأمهات؛ مثل (الحالة الحادية عشر) التي قبلت خطوبتها في السنة النهائية من الجامعة؛ نظراً لرغبتها ورؤيتها بأن خطيبها سوف يحقق لها الأمان؛ وبالفعل ساعدها على الحصول على شهادة البكالوريوس في التربية - رياض أطفال، فكان التعليم سلاحهن وطريقهن للنجاح وإثبات الذات أمام الجميع، حتى استطعن التخلص من تلك العادة السيئة، والاستمرار في التعليم وإكمال مشوارهن في تحقيق الحراك التعليمي، وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس، حيث يرى أن ثقافة الفقر؛ ثقافة مختلفة نسبياً، وبها العديد من أوجه المعاناة والفراغ، مع الشعور المستمر بالعجز والفردية، إلا أنها توفر قدرًا كبيرًا من الدعم والتراخي، مشدداً على أن هذه الثقافة من السمات الأساسية للشعوب المتخلفة؛ كونها تتعلق بأحياء معينة لها سمات وصفات عرقية أو قومية، أو قبلية خاصة بها (Ipid, p.25)، مثل شيوع السلطة داخل الأسرة، والزواج الرضائي المتبادل فيما بينهم؛ والذي ينعكس بآثاره السلبية على الأجيال القادمة (مقاوسي، ٢٠٠٨، ص ٥٦).

ولكن في الحقيقة يمكن القول أن هناك العديد من الحالات التي توجد داخل القرية لديها استعداداً للتعليم، ولكن يبحثون وراء السبيل للهروب من تلك العادات، وربما استطاعت الحالات التي تركت هذه القرية تحقيق ذلك، فبمجرد توافر فرصة التعليم لديهم، وتخلصهم من ظلم الحرمان من التعليم؛ الذي أصبح عادة متعارفة داخل القرية؛ استطاعوا استغلال تلك الفرصة؛ وحققوا تفوقاً علمياً استطاعوا من خلاله تحقيق الحراك التعليمي الذي انعكس على أنفسهم وأسرهم، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية ماكيلاند؛ حيث يرى أن الشخص ذا الإنجاز المرتفع دائماً ما يحقق الأعمال التي تحقق له عائداً فورياً من نتائج أعماله، ويبحث دائماً وراء تحقيق هذا الهدف، وهذا ما يطلق عليه درجة النجاح. كما لا يميل ذوو الإنجاز المرتفع إلى المهن الروتينية، ويميلون دائماً إلى المهن التي يصطحبها التغيير المستمر والمنافسات المستمرة، بالإضافة إلى احترامهم للوقت، وتحمل الضغوط النفسية، والرغبة في التضحية في الوقت الراهن من أجل الاستفادة منها في المستقبل (بودون، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٥-١٢٦).

وُعد سيطرة الخرافات والأساطير بشكل كبير على سكان القرية من أبرز العادات السلبية التي كانت مسيطرة عليهم؛ حيث كانوا يرجعون كل شيء للخرافة، فهم لا يقتنعون بالعلم والتعليم نهائياً، وكان البعض منهم ينظر إلى ما يحدث حوله باعتباره نوع من السحر والشعوذة؛ لدرجة بلغت عدم اهتمامهم بالبحث عن حقائق علمية وطبية، فكان من أبرز هذه العادات؛ التزامهم بالذهاب للمشايخ والمشعوذين عندما يصيبهم مكروه؛ اعتقاداً منهم بأن هذه الأسباب تعود للحسد؛ أو نتيجة لوجود أرواح شريرة تسببت في ذلك؛ فقد استبدت فكرة العلم والتشخيص نهائياً لسيطرة عادات الخرافة السيئة على أفكارهم، وضربوا بالعلم عرض الحائط، فلم يكن لديهم استعداد للبحث عن الأسباب العلمية والطبية وسبل الوقاية، بل تركوا الأمور على التواكل والسلبية، حيث جاء على لسان الحالة الأولى **قائلة:** "كان بيجيلي إغماء، وكنت بقع على الأرض، وكان أبويا بيوديني للشيخ علي عشان كانوا بيقولوا لبسني عفريت"، **وذكرت الحالة الثانية قائلة:** "الشيخ فتحني إيدو مبروكة دي لو حد تعب بنوديهولوا"، **كما ذكرت الحالة الرابعة قائلة:** "أنا على طول كان أبويا بيوديني للشيخ علي عشان كان بيقول عليا جن" **كما تقول الحالة الخامسة:** "أنا روحت للشيخ محمود وكان بيقرىء عليا"، **وذكرت السادسة:** "أبويا مكنتش بيهتم بالبنات، وكنت لما بتعب

بيغلي شوية أعشاب ويشربهملي؛ كانت مبروكة؛ علشان كان بيشتريها من عطارة الشيخ فتحي".

كما كان هناك بعض من الممارسات السلبية التي تعكس سلبية الوعي العلمي والثقافي لدى أهالي القرية؛ ومنها ممارسة الطب الشعبي في العلاج؛ متجاهلين الخطوات العلمية الصحيحة، وربما يعود ذلك لاعتقادهم بأن العلاج الشعبي أفضل من العلاج الحكومي، حيث أشارت حالات الدراسة من (الأولى حتى السادسة) إلى عدم ذهابهن للأطباء إلا في أضيق الحدود؛ لدرجة أن هناك العديد من الحالات تمارس الحجامه حتى الآن؛ اعتقاداً منهم بأنها الوسيلة الصحية الطبية في العلاج، وكذلك يلجأ بعضهم إلى المجراتي في علاج الكسور، وآم الظهر والمفاصل والجزوع التي تصيبهم، ومن الملفت للنظر أنهم يعتمدون حتى الآن على القابلة - الداية - في الولادة، وربما تسبب ذلك في إصابة بعض الفتيات داخل القرية بنوبات تسمم الحمل، والتلوث الناتج من عدم تطهير الجروح بعد الولادة، **حيث تقول الحالة الرابعة:** "أنا ولدت أربع عيال على أيد الداية - أم فاروق - طب ليه أروح للدكتور؟ حتى الست بتأخذ ٥٠ جنيه ويتبقى مبسوطه"، **وتقول الحالة الخامسة:** "أنا جاني تسمم حمل وكنت هموت لولا ربنا سترها وروحت المستشفى والحمد لله لحقوني في آخر لحظة"، **وتقول الحالة السادسة:** "بعد ولادة الواد الأخراني وأنا حاسة أن بيت الولد - الرحم - مش موجود، سألت أم فاروق قالتلي أنتي حلوة وزى الفل متوهميش نفسك".

وهذا يشير إلى سيطرة العادات الخرافية على أهل القرية نتيجة لما أصابهم من جهل وفقير مدقع، متجاهلين ورافضين أي شكل من أشكال التفكير العلمي ضد الخرافة؛ فقد وضعوا فكرة الخرافة في مقابل العلم، فهناك العديد من الأسر التي لا زالت تعيش تحت سيطرة غيبوبة الفقر وسلبية تلك العادات؛ ولكن ربما ينتظر كل منهم حدوث كارثة حتى يغير رأيه نحو العلم والتعليم. مما يشير إلى مستوى الفقر المفرط لدى سكان تلك القرية، فنظراً للحالة المادية المتدنية، وجهلهم العلمي بخطورة المرض؛ اتجهت السيدات داخل تلك القرية للولادة على يد القابلة؛ بصرف النظر عن الأعراض السلبية التي تنتظرهم نتيجة ممارسة مثل هذه السلوكيات، وإن كانوا غير مدركين لهذه الحقائق الصحية؛ لانخفاض وعيهم العلمي، واتجاه الحراك العلمي لديهم نحو الهبوط. كما لاحظ الباحث أن أكثر من نصف سكان القرية مصابين بأمراض الكبد بأشكاله المختلفة، وربما يعود ذلك لارتفاع نسبة الجهل العلمي والثقافي بخطورة هذا المرض؛ ولجوءهم إلى المطببين الشعبيين الذين وصفوا لهم الوصفات الشعبية دون إدراك من قبل المرضى بالقرية؛ الأمر الذي ترتب عليه تفشي إصابتهم بالمرض، وارتفاع نسبة المصابين به؛ بل وتسبب في وفاة الكثير؛ بسبب الجهل المتردي؛ وعدم إدراكهم لقيمة التعليم ودوره في الخروج من دائرة الظلام، والذي كاد أن يفتك بحياة الكثير منهم؛ وهذا يؤكد مطابقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانياً مع الإحصاءات التي حصل عليها الباحث، والتي تفيد تجاوز نسبة المصابين بالأمراض في القرية لأكثر من ٦٩% من سكان القرية؛ وهذا ما يحقق المؤشر الثالث للحراك التعليمي الذي تم صياغته ومؤداه: "يعد ارتفاع نسب الإصابة بالمرض مؤشراً غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي". وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس، حيث يرى أن ثقافة الفقر ترتبط بنوع من القوالب النمطية التي تؤدي إلى تشويه وسوء فهم للحقائق؛ نظراً لطبيعة القيم الثقافية السائدة وليست لفوارق طبقية فقط، بالإضافة إلى دورها في التأثير على طبيعة الشخصية، وديناميات التفاعل بين الأفراد،

وتفرض معززات ثقافية تجبر المحيطين على الخضوع لها، والاستسلام لسلبيتها، ورفض الجديد (Muthengi, 1992, p94).

ثانياً: الجانب المادي للثقافة وعلاقته بالحراك التعليمي:

أما فيما يتعلق بالجانب المادي من الثقافة؛ وهو مدى امتلاك أهالي القرية لآلات والأدوات العلمية والتكنولوجية المتطورة، وعلاقتها بمستوى الحراك التعليمي؛ فقد أشارت الدراسة إلى سيطرة نمط التكنولوجيا الرجعية داخل تلك القرية، وعدم تواجد أي وسيلة من وسائل التطور التكنولوجي والعلمي؛ ومن بين ذلك؛ امتلاك سبع أسر فقط للتليفزيون، والباقي لم يمتلك هذه الوسيلة التي أصبحت حقاً مكتسباً لدى الغالبية العظمى من شرائح المجتمع؛ الأمر الذي يشير إلى انعدام مؤشر هام من مؤشرات الحراك التعليمي، باعتبار أن هذه الوسيلة تُعدُّ من أبرز الوسائل التكنولوجية التي يُعَدُّ استغلالها الصحيح من أبرز عوامل الحراك الثقافي والتعليمي؛ فهم غير متابعين للأخبار السياسية أو الاجتماعية أو العلمية؛ فالوسيلة الوحيدة المتاحة لديهم للاطلاع على أخبار العالم — حتى الآن — هو الراديو إن وجد، بل يستقون المعلومة من شخصين أو أكثر، وهم الذين اعتادوا الخروج يومياً من القرية للذهاب إلى البندر، وكذلك أحد المعلمين بإحدى المدارس المجاورة للقرية، مع الإشارة إلى أن هذا الشخص لم ينتم لهذه القرية من الناحية البيولوجية؛ بل إنه أتى وأسرته لهذه القرية للإقامة بها؛ نظراً لانخفاض أسعار الأراضي بالقرية، وانخفاض أسعار المباني والمنازل بها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "سيسيلي هاردواي وفوني ماكلود"، والتي أشارت إلى افتقاد الطبقة الدنيا من الفقراء للعديد من السمات الثقافية المتطورة، مثل عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز في التعليم، والرعاية الصحية، وضعف ما يمتلكه من رأس مال ثقافي واجتماعي يعزز من فتح قنوات الاتصال والتواصل فيما بينهم وبين العديد من القنوات التعليمية والتنموية المختلفة في المجتمع (Hardway & Mcleod, 2009, pp.243-253)، وفي الحقيقة هذا ما افتقدته القرية من ملامح متطورة من الثقافة المادية التي كان من شأنها العمل على تطوير برامج التواصل الاجتماعي بأنواعه؛ والتي تكون داعماً أساسياً لتحقيق الحراك التعليمي والثقافي. ومن مظاهر تراجع التطور التكنولوجي أيضاً عدم وجود خطوط للاتصالات الأرضية، فلم يوجد إلا خط تليفون أرضي يمتلكه أحد المقيمين في القرية، ولم توجد شبكة للتواصل الاجتماعي أو الإنترنت، بالإضافة لاستخدام وسائل بدائية في مراسلة أبناءهم المسافرين بالخارج؛ وهي كتابة الرسائل التي كان يقوم بها المعلم السابق الذكر، مما يبين انحطاط مستوى المعرفة التكنولوجية لديهم. في الوقت الذي ترك الحراك الاجتماعي أثره الفعال لدى الحالات (من السابعة حتى الثانية عشر)؛ والذي كان دافعاً قوياً لهم لتحقيق التفوق والنجاح العلمي؛ نظراً لتوافر العديد من الوسائل الثقافية والتكنولوجية البسيطة التي استطاعوا استغلالها استغلالاً صحيحاً، وحققوا من خلالها نجاحاً وإنجازاً أكاديمياً متميزاً؛ حيث امتلكت معظم الحالات لجهاز حاسب آلي شخصي داخل المنزل الذي كانت تقيم فيه متصل بشبكة الإنترنت؛ والذي فتح لهم قنوات جديدة في عالم الثقافة والمعرفة والانفتاح العلمي والتكنولوجي، حيث استطاعت هذه الحالات استغلال الوسائل التكنولوجية التي أتاحت لهم، والذي أدى بدوره إلى تحقيق الحراك التعليمي، حيث تقول الحالة الثامنة: "أنا بكلم والدي على أنت باستمرار لما يبسافر السعودية" وتقول الحالة التاسعة: "أنا بحصل على جيد جدا في الكلية؛ علشان بصراحة بجيب مراجع كثيرة أجنبي وعربي من على

النت، لأنه يبيح لنا كل وسائل الثقافة الفكرية والعلمية"، وتقول الحادية عشر: "أنا كل المحاضرات كنت بأخذها من صحباتي عن طريق النت"، وتقول الثانية عشر: "أنا أحياناً مش بروح المحاضرة كثير ممكن تكون المواصلات صعبه شويه؛ وزميلاتي بيعتولي المحاضرة على الفيس بوك، وكمان علشان المصاريف ومكنش ثقيلة على خالي"، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الحرمان النسبي؛ حيث ترى أن لكل مجتمع نوعين من الآليات التي تؤثر في مستوى الرضا وتحقيق الأهداف التي يسعى لها الأفراد، وتتمثل في توافر التوقعات أو التطلعات مع توافر الإمكانيات؛ ووفقاً لهذه النظرية؛ فإن التوافق بين ما هو متاح لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة؛ فإن مستوى الشعور بالحرمان يكون منخفضاً بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات من التمرد أو الاعتراض، ولكن يحدث ذلك إذا اتسعت الهوة بين التوقعات والإمكانات (الصحادي، ٢٠١٠، ص ١٤).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم امتلاك أسر الحالات من (الأولى حتى السادسة) سوى جرار زراعي واحد لاستخدامه في تجهيز الأرض الزراعية، وإعدادها للزراعة، وثلاث ماكينات زراعية لري الأرض، وهذا يشير إلى تدني وعيهم العلمي والثقافي في كيفية اقتنائهم لأدوات تكنولوجية متطورة كانت يمكن أن تطور من لديهم. أما فيما يتعلق بمستوى طموح سكان تلك القرية؛ فقد أشارت حالات الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من سكان القرية يكادوا يكونون معدومي الطموح؛ وربما يعود ذلك لانخفاض نسبة التطلعات التعليمية والمهنية لدى السكان؛ فمعظمهم ارتضى وضعه الحالي دون السعي للزيادة أو لتحسين هذا الوضع، معبراً في ذلك من تخوفهم من التغيير داخل القرية، حتى ولو كان على حساب تغييرهم بشكل إيجابي وتقدمهم إلى الأمام؛ من أجل تطوير وعيهم الثقافي والعلمي، فقد جابهوا التغيير وتصدوا له، وساعدهم على ذلك انخفاض مستوى الوعي المحيط بهم، بالمقارنة مع الحالات التي استطاعت تحقيق حراك علمي، فقد كانوا يتمتعون بمستوى طموح مرتفع، وربما ارتبط ذلك — كما ذكرنا — آنفاً — بتشجيع المحيطين بهم، وتوافر العديد من الإمكانيات التي ساعدتهم على تحقيق ذلك؛ فقد كانت معايير التغيير الثقافي المحيطة بهم مشجعاً ودافعاً لهم، بالإضافة إلى توافر قدر من المؤسسات العلمية بمراحلها المختلفة، وكذلك قرب مراكز الإنترنت، ومراكز تنمية القدرات البشرية، وغيرها من المراكز والخدمات العلمية التي كانت متاحة لهم طيلة فترة دراستهم؛ سواء بالمدارس أو الجامعة؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع مستوى الطموح العلمي لدى هذه الحالات؛ لتحقيق الإشباع الأكاديمي؛ والذي كان بدوره دافعاً قوياً لتحقيق الحراك التعليمي، وتتفق هذه النتيجة مع القضايا الفكرية لنظرية ماكيلاند، حيث يرى أن هناك من الوسائل الحديثة ما يساعد على إحداث التغييرات التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الإنجاز والنجاح لدى الأفراد، مثل إتاحة الطرق ووسائل النقل العام الرخيصة، والكهرباء، ووسائل أخرى للتليفزيون والراديو والتليفون، والصحف، وغيرها من الوسائل، بالمقارنة مع المناطق التي يتراجع فيها معدل الإنجاز؛ حيث يعانون من نقص في تلك الخدمات، نظراً للجهل ورفض وسائل التحديث (ماكيلاند، ٢٠١٥، ص ٢١٩).

مما سبق يتضح انخفاض مستوى الوعي الثقافي والممارسات لدى حالات الدراسة من سكان القرية؛ نتيجة لما سيطر عليهم من عادات وتقاليد رجعية، واتباع خرافات سلبية، وأساليب قهرية مندنية في التعامل مع العديد من المشكلات، وكذلك في التخلص من الأمراض، بالإضافة إلى ظاهرة الحرمان العلمي والثقافي والفكري التي أحاطت بهم،

وتراجع تكنولوجيا العلم والفكر إلى أدنى مستوياتها؛ نتيجة لارتفاع الفقر لديهم؛ الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدل الفقر الفكري، واعتناقهم للخرافات والأساطير في مقابل التخلي تماماً عن العلم؛ ومن ثم انخفاض معدل الحراك التعليمي، بالمقارنة مع الحالات (من السابعة حتى الثانية عشر) التي استطاعت تحقيق الحراك التعليمي بشكل ملحوظ؛ وربما يعود ذلك لقدرتهم على التخلص من وهم الثقافة الغير مادية، وغيرها من السلبيات التي كانت أدوات لتراجع الحراك التعليمي في القرية الفقيرة التي هاجرو منها، كما استطاعوا الاستفادة مما أتاحتها الثقافة المادية لهم من تكنولوجيا ووسائل تقنية مناسبة؛ استطاعوا من خلالها تطوير مستوى طموحهم العلمي، وتحقيق ما كانوا يسعون إليه من نجاح وإنجاز أكاديمي؛ أدى بهم إلى استكمال خطوات التعليم بمراحله المختلفة، وقادهم إلى تحقيق الحراك التعليمي الملحوظ، وتتفق هذه النتيجة مع القضايا الفكرية لنظرية الاستبعاد الاجتماعي، والتي ترى أن الاستبعاد الاجتماعي يظهر نتيجة لما يصيب الأفراد من الحرمان من الوسائل التي تعود عليهم بالنفع، مقارنة بأخرين لديهم فائض من الوسائل والخدمات التي تجعلهم قادرين على تحقيق الإنجاز وإثبات الذات؛ الأمر الذي يجعل الاستبعاد الاجتماعي أمراً نسبياً في المجتمع ذاته، ولذلك يرى بعض العلماء أنه يمثل حرماناً نسبياً مزمناً، حيث يستبعد الفرد اجتماعياً ضمن هذا الطرح إذا استمرت ظروف الحرمان، وتفاقت على أثرها العديد من المشكلات المختلفة (الهوراثي، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٩-٢٣٠). وهذا ما يجيب على التساؤل الثالث الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه:

" ما أثر الوعي والممارسات الثقافية على الحراك التعليمي؟

رابعاً: النتائج المرتبطة بالمستوى الاقتصادي وأثره في الحراك التعليمي:

ولكن هل يعد ما سبق مؤشراً لانخفاض مستوى أهل القرية من الناحية الاقتصادية وتدني مستوى دخولهم؟ وهل أثر ذلك على معدل الحراك العلمي لديهم؟ حاول الباحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال التعرف على طبيعة مهنة سكان القرية، وكذلك البحث في عناصر ملكيتهم للأراضي الزراعية، ومساحات تلك الأراضي، وامتلاكهم للحياسة الزراعية، والاتجاه نحو التعليم، وكذلك نمط الزراعة، ونوع المحاصيل، وهل كان لذلك دور في تسربهم من المدارس؟ وكذلك التعرف على طبيعة المشروعات وأنواعها، وأثر ذلك في تحقيق الحراك التعليمي بالقرية؛ مقارنة مع الحالات التي هاجرت خارج القرية، واستطاعت تحقيق الحراك التعليمي.

كشفت نتائج الدراسة أن معظم المهن التي يمتثلها أهالي الحالات من سكان القرية هي الفلاحة والعمل باليومية عند أصحاب الأراضي الزراعية المجاورة؛ والتي يمتلكها بعض الأفراد من القرى الأخرى المجاورة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى تراجع المستوى المهني للقرية بشكل عام، فلم تحتوي إلا على فرد واحد وزوجته يعملان بالتربية والتعليم، وثلاث أشخاص؛ أحدهم يعمل بزواوية صغيرة (مسجد) موجودة بالقرية تابعة لوزارة الأوقاف، والاثنتان الآخران يعملان في وظائف خدمة تابعة للوحدة المحلية لمركز سمسطا، مع مراعاة أن تلك الشخصيات حاصلة على شهادات محو الأمية فقط، ولكن لا بد أن نشير هنا إلى أن الشخص المدرس وزوجته لم يكونا من أبناء القرية، بل لجئوا إليها _____ كما سبق الذكر _____ للإقامة بمنزل رخيص الثمن داخل هذه القرية؛ نظراً لظروفهم المادية الصعبة، ولكن يمكن القول أن هذه المهن كانت يمكن أن تكون سبباً في إحداث الحراك التعليمي لدى تلك الحالات، ولكن ظروف القرية المادية لدى الغالبية

العظمى منهم كانت تقف حجرًا عثرًا أمام تحقيق هذا الحراك، وهذا يؤكد مطابقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانيًا للإحصاءات التي حصل عليها الباحث؛ حيث بلغ عدد العاملين الذين يشغلون مهنة حكومية بالقرية ثلاث أفراد؛ أي ما يعادل نسبة ١% من سكان القرية، وهذا ما يحقق المؤشر الرابع للحراك التعليمي الذي تم صياغته وموداه: "يعد انخفاض مستوى المهنة مؤشرًا غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي"؛ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ليزيت جونجاليز، والتي أشارت إلى وجود اختلافات بين درجة الاستجابة إلى التعليم في تحقيق الحراك المهني لصالح سكان المناطق الحضرية، بالمقارنة مع سكان المناطق الريفية المحرومة؛ والتي كانت أقل استجابة لتأثير التعليم في الحراك المهني؛ نظرًا لتراجع خطى وبرامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي الداعمة لبرامج الديمقراطية الفعالة؛ والتي تعمل على فتح قنوات الدعم الفني والثقافي والتنظيمي؛ التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة بمختلف برامجها المتنوعة، والتي تركت آثارًا سلبية على معدل تحقيق الحراك المهني والتعليمي في تلك القرى (Gonzalez, 2005, pp.7-30).

أما فيما يتعلق بالملكية ونوعها وحجم حيازة الأراضي الزراعية، فقد كشفت نتائج الدراسة أن الحالات المقيمة في القرية كانوا يقطنون في منازل في حوزة ملكية أحد الأثرياء من ذوي الأملاك خارج القرية؛ فمنهم من يسأجر منزلًا في مقابل دفع مبلغ شهري أو سنوي لذلك الشخص، ومنهم من كان مقيمًا في منزل تابع لهذا الشخص مقابل العمل باليومية في أرض هذا الشخص الثري، والقليل منهم من كان يمتلك منزلًا خاصًا به؛ ولكن بالمخالفة القانونية نتيجة لبنائه على أرضه الزراعية على مساحة تبلغ نصف قيراط أو أكثر قليلًا؛ حتى يقيم هو وأسرته وأولاده، وحتى لا يشغل حيزًا كبيرًا من أرضه الزراعية التي تمثل مصدر الدخل المباشر له، وكانت تلك المنازل مكوّنة من طابق واحد وغرفتين ودورة مياه؛ والمنزل مُعرّشٌ بالجريد وأعشاب الشجر والنخيل، ولم تحتو تلك المنازل على غرفة خاصة يستطيع أي من أبناء تلك الحالات أن يقرأ ويكتب فيها إذا رغب في الذهاب إلى الكتاب، أو أراد الحصول على الابتدائية، حيث تُذكر أحد ميسرات الفصل الواحد قائلة: "الأطفال يحرصوا على كتابة الواجب في الفصل قبل ما يروحوا علشان مفيش مكان في البيت عندهم علشان يكتبوا فيه الواجب أو حتى يذكروا"؛ وهذا يشير إلى اختفاء دعائم النجاح داخل تلك المنازل؛ ومن ثم انخفاض الحراك التعليمي.

أما فيما يتعلق بحيازة الأراضي الزراعية؛ تشير الدراسة إلى تدني حيازة الأراضي الزراعية الواقعة في ملكية حالات الدراسة من سكان القرية، فلم يمتلكوا من الأراضي الزراعية إلا القليل جدًا، والذي لا يكفي لسد حاجاتهم المعيشية اليومية؛ الأمر الذي كان له صدًى كبير في عدم اتجاه أسرهم تلك الحالات نحو التعليم الحقيقي لأبنائهم، وعدم إحاقهم بالمدارس الإعدادية والثانوية؛ إلا عدد قليل جدًا منهم؛ فهناك من وصل إلى المرحلة الإعدادية؛ ولكنه نظرًا لعدم قدرة الأسرة على الإنفاق ترك المدرسة في هذه المرحلة؛ لكي يتفرغ للعمل في الأرض الزراعية ذات المساحة الصغيرة مع الوالد؛ أو يتفرغ للعمل باليومية، والحصول على أجر يدعم مستوى معيشة الأسرة؛ فوجدوا أنفسهم أمام خيار من خيارين: إما أن يكملوا التعليم ويتخلوا عن أسرهم؛ وفي هذه الحالة سوف يواجهون مشكلة عدم وجود العائل الذي ينفق عليهم داخل تلك المدرسة؛ ويتكفل بمصاريف المواصلات من وإلى هذه القرية المحرومة المترامية الأطراف، أو يلجئون مضطرين إلى الخيار الثاني؛ وهو ترك التعليم نهائيًا؛ بهدف العمل على تحسين مستوى معيشة الأسرة، والواضح أنهم قد نزعوا إلى الخيار الثاني؛ حرصًا على مصالح أسرهم؛ وربما يعود ذلك إلى انخفاض

ملكية الأرض الزراعية التي يمتلكها سكان هذه القرية؛ باستثناء الحالة الأولى والتي حصل على الدبلوم بالمنازل حيث تفرغت أيضاً للعمل بالأرض الزراعية وعدم حضور الحصص المدرسية، وحرّم من طموحه في الحصول على شهادة عُلياً، ومنهم مَنْ كان يرغب في إكمال تعليمه في المرحلة الابتدائية، والحصول على شهادة تعليمية، **مثل الحالة الثانية؛ والتي تقول: "لولا ظروفنا الصعبة وعلشان معندناش أرض زراعية ملك اضطرات أطلع من الإعدادية، واشتغلنا أنا وأخواتي للعمل باليومية علشان نصرف على البيت"، ومنهن مَنْ تسربت من التعليم في مرحلة الثانوي التجاري من الصف الأول؛ مثل الحالة السادسة؛ لعدم توفر الإمكانيات المادية التي تساعدنا على البقاء في التعليم؛ فقررت الخروج من المدرسة، والعمل بالحقل، والزواج حتى لا تكون عبئاً على أسرته؛ حيث تقول: "كنت في المدرسة وبعد كان مستواي العلمي كويس؛ بس للأسف كنت أقدم إني أكمل تعليمي وأحصل على شهادة، أو أنني أصرف على البيت؛ خاصة أن أبويا مريض بالفشل الكلوي؛ فاخترت العمل وترك التعليم".**

ويعد نقص الموارد المائية من أبرز العوامل التي أثرت على نوع الزراعة عند حالات الدراسة من (الأولى حتى السادسة) بشكل خاص، وسكان القرية بشكل عام؛ مما انعكس على مستوى استعدادهم للحراك التعليمي؛ حيث أشارت الدراسة إلى أنهم كانوا يلجئون إلى الزراعات قصيرة الأجل، التي لا تتجاوز الأربعة أشهر في الأرض، والتي تُدرّ المحصول السريع ذا العائد البسيط؛ حيث اتجهوا إلى زراعة الذرة الشامية باعتبارها نمط الزراعة الأول المنتشر في هذه القرية، كما اكتشف الباحث أنهم يجمعون محصول الذرة، ولم يقوموا ببيعه في الأسواق؛ بل يتجهون إلى تحويله إلى دقيق؛ بهدف صناعته **بتاوي (٦)**، حتى يستطيعوا استخدامه للطعام طيلة العام، إلى وقت موسم حصاد القمح من العام القادم؛ يستخدمون رقائق العيش هذه بدلاً من شراء الخبز يومياً من المخازن الموجودة خارج القرية، وكذلك محصول الفول والبرسيم، وقد أشارت حالات الدراسة إلى انخفاض السيولة المادية التي يمتلكونها، باستثناء كبار السن الذين يحصلون على معاشات التضامن الاجتماعي لبلوغهم سن الستين، وعدم قدرتهم على العمل؛ لسوء حالتهم الصحية، وهناك مَنْ كان يحصل على معاش السادات، وكذلك من كان يحصل على بعض الإعانات من قبل بعض الأغنياء خارج القرية، الأمر الذي انعكس على قدرتهم على تحمل المسؤولية تجاه تعليم أبنائهم، فهم لا يمتلكون إلا القليل الذي يسد بالكاد ثؤنة الحياة، والتعليم دائماً يحتاج إلى العديد من المصروفات على الرغم من مجانيته، **حيث تقول الحالة الأولى: "طب لو علمت ابني ممعيش فلوس للدروس والمدرسين"، وتقول الثانية: "أنا اللي بزرعهم بروح أخبزهم للعيال؛ ومش ببيع منه علشان أصرف على التعليم، أعيش البيت ولا أصرف على العيال للتعليم؟".**

وهنا ننتقل إلى جزئية هامة؛ وهي عملية التهميش التي تعرضت لها حالات الدراسة (الأولى، والثانية والثالثة، وزوج الرابعة، والسادسة) وكذلك العديد من شباب القرية؛ فنظراً لما سبق من نقص للموارد المادية؛ والتي تبعها انخفاض في فرص العمل المتاحة لشباب القرية، دفعهم ذلك الفقر إلى محاولة الخروج من سيطرة هذا الواقع المرير؛ فاتجه العديد من شباب القرية إلى محاولة الهروب، والهجرة خارج البلاد؛ سواء كانت داخلية أو خارجية، وهنا افتقدت القرية طاقات وإمكانات مادية وبشرية كبيرة؛ نظراً لانخفاض الإمكانيات، وعدم تحقيق العدالة في فرص التعليم، وكذلك في فرص العمل، والبحث عن سبل للعيش؛ بدلاً من العمل الزراعي الذي سيطر عليهم منذ الولادة.

ولكن لا يفوتنا هنا أن نذكر أن الحالات التي استطاعت تحقيق حراكٍ علميٍّ، والحصول على مؤهلاتٍ عليّاً؛ كان منهم من أقام عند أحد أقاربهم المتواجدين في بلاد أخرى بعيدة عن قريتهم مثل الحالات: (الثامنة، والحادية عشرة، والثانية عشرة)، فقد توافرت لهم الوسائل الاقتصادية والمادية التي ساعدتهم على تنمية قدراتهم العلمية والفكرية والثقافية، وكافة السبل الداعمة للنجاح والتميز، وحيث تواجد لديهم الاستعداد لتحقيق هذا النجاح؛ الأمر الذي ترتب عليه حصولهم على المؤهلات العليا؛ وتحقيق الحراك التعليمي المتميز، كما استطاعت الحالات (السابعة، والتاسعة، والعاشرية)، والذين كانوا دائمي الإقامة مع والديهم تحقيق النجاح والحراك العلمي أيضاً؛ حيث توافرت لهم المساعدات المادية التي ساعدتهم في تحقيق الحراك التعليمي؛ حيث تُوفّي والدُ الحالة العاشرة منذ فترة قريبة.

أما بالنسبة لطبيعة المشروعات التي توجد داخل القرية بشكل عام؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أن نسبة التحول في هذه القرية من الزراعة إلى الصناعة ضعيفة جداً بل قد تكون منعدمة بالكلية، حيث اعتمدت القرية على العمل في المجال الزراعي مقابل الحصول على اليومية أو الأجر اليومي - كما سبق الذكر -، وكذلك الاعتماد على زراعة المحاصيل الموسمية التي لا تُحول إلى صناعات، كما كان يخرج العديد من شباب القرية للعمل في مجال أعمال المعمار والخرسانات المسلحة لتحسين ظروف المعيشة، بالإضافة إلى عدم مساعدة الوحدة المحلية التابعة للقرية لتلك الحالات بأي نوع من أنواع المساعدات المادية التي يمكن استغلالها لإنشاء مشاريع استثمارية؛ يمكن أن تعود بالنفع المادي على أهل القرية؛ والذي يدفع بشكل كبير إلى تحقيق مؤشرات إيجابية نحو الحراك التعليمي، ومن المثير في الأمر أيضاً أنه عندما يتقدم أحد الأهالي بالقرية للحصول على قرض لشراء أدوات يمكن الاستفادة منها في تصنيع بعض الأدوات المستخدمة في الزراعة وتحقيق الربح، يُقابل بالرفض من قبل بنك القرية؛ لعدم وجود حيازة زراعية أو ضمانات تضمن المبلغ الذي تم إقرضه من البنك؛ لعدم وجود مشاريع حقيقية على أرض الواقع، الأمر الذي أثر على معدل العائد المادي للقرية، ومن ثم فإن محاولة البحث عن مشروعات إنتاجية تزيد من مستوى دخل أصحاب تلك القرية يكاد يكون هو الآخر منعدماً بسبب ما سيطر على القرية من فقر مدقع انعكس على قدرات وإمكانات سكانها في اللحاق بركب التقدم؛ الذي يُعدُّ التعليم والحراك التعليمي عنصراً أساسياً له.

مما سبق يمكن القول أنه نظراً إلى حالة الحرمان الاقتصادي الذي عانت منها حالات الدراسة داخل تلك القرية؛ وما تعرضت له من العديد من الصعوبات وبالتحديد الصعوبات المادية المختلفة، أصبحت بمثابة الجدار العازل الذي حال دون تحقيقهم لأمالهم، وكذلك آمال شباب القرية وأبنائها في مختلف المجالات؛ وخاصة مجال التعليم، على الرغم من استعدادهم إلى تحقيق النجاح، كما حققه من استطاع الخروج من تلك القرية، ولكن كان لظروف القرية وإمكاناتها المادية رأي آخر، حيث خرجت من آليات التقويم والتنمية المستدامة، فالحراك التعليمي صار هابطاً، ولكن يمكن أن يتحقق إذا ما توافرت الظروف المادية التي تساعد على ذلك؛ لأن العقل البشري ما زال ينبض بدقات الحياة والأمل إلى الأفضل. وهذا يؤكد مطابقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانياً مع نتائج الإحصاءات التي حصل عليها الباحث؛ والتي تشير إلى انخفاض معدل الدخل لدى سكان القرية بشكل ملحوظ، وهذا ما يحقق المؤشر الخامس للحراك التعليمي الذي تم صياغته ومؤداه: "يعد انخفاض معدل الدخل المادي مؤشراً غير مباشر لانخفاض الحراك التعليمي"، وتتفق هذه النتيجة مع الآراء الفكرية لنظرية الحرمان النسبي؛ حيث ترى أن

الاستياء وعدم الرضا لا ينشأ نتيجة للحرمان الموضوعي، ولكن ينشأ من الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبياً أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى، حيث توجد بعض الجماعات أفضل مستوى من جماعات أخرى، وهو ما يخلق بعض مشاعر الحرمان النسبي بين أعضاء الجماعات الأقل ثراءً أو الصغيرة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إحداث خصومة وتنافر من قبل أعضاء الجماعات الأقل وضعاً من الناحية الاقتصادية (الطهراوي، ٢٠٠٥، ص ٨)، والتي يترتب عليها إبعاد العديد من الفقراء والمحرومين من المشاركة في الحصول على حقه في التمتع بحقوق الإنسان جزئياً وكلياً؛ ومن ثم دخولهم في دائرة التهميش، والإحباط، وتراجع برامج التنمية المستدامة لدى تلك الشرائح الفقيرة (مقاوسي، ٢٠٠٨، ص ٧٣)، وهذا ما يجيب على التساؤل الرابع الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما أثر المستوى الاقتصادي في الحراك التعليمي؟

خامساً: النتائج المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين والحراك التعليمي:

تهدف هذه النتيجة إلى التعرف على مظاهر عدم المساواة بين الجنسين لدى حالات الدراسة ومستوى الحراك التعليمي؛ من خلال الكشف على طبيعة النظرة تجاه الفتاة، وكذلك المساواة بين الجنسين في الخروج للعمل؛ وأيهما أكثر تعرضاً للظلم والحرمان؛ وأثر ذلك على مستوى الحراك التعليمي لديهن، وبعض المظاهر الأخرى؛ مثل نظرة الميراث من ناحية الذكور والإناث، وأيهما أكثر استفادة بهذه الفكرة، بالإضافة إلى شكل التعاون بين الجنسين، وأثر ذلك على الحراك التعليمي؛ وهل هذه النظرة اختلفت لدى مَنْ تعرض للحراك الاجتماعي من القرية؟ وهل كان سبباً في تسرب الفتيات من التعليم داخل القرية، وانعكاس ذلك على معدل الحراك التعليمي؟ باعتبار أن هذه المظاهر من أبرز العوامل التي تؤثر _____ وبشكل ملحوظ _____ في القرى الواقعة تحت خط الفقر، والتي يسيطر عليها الفقر المدقع.

ففي البداية حاول الباحث التعرف على طبيعة النظرة الموجهة للفتيات من حالات الدراسة وخاصة المقيمت في القرية وعلاقة ذلك بالحراك التعليمي؛ فتوصل الباحث إلى نمط النظرة الدونية التي تعرضن لها منذ الولادة؛ حيث نظر لهن باعتبارهن كائنات خلقت فقط للطاعة دون نقاش؛ فالفتاة داخل هذه القرية منذ أن تتم الخامسة من عمرها تبدأ في العمل مع والدتها في المنزل، وإذا لزم الأمر تخرج للعمل في الحقول؛ حيث تكون بصحبة والدتها كي تلقنها تعاليم ودروس يجب الاستفادة منها للعمل في مجال الزراعة ورعاية المواشي، متجاهلة سن الفتاة؛ وغير مراعية للحقوق التي يجب أن تلتزم بها تجاه الفتاة في هذا العمر؛ وهو البحث عن مركز للتعليم، أو مكان لتحفيظ القرآن؛ حتى تتعلم الفتاة تعاليم دينها، وتحفظ قرأها المنزل من عند الله سبحانه وتعالى، إلى جانب ذلك كان يُنظر لتعليم الفتاة داخل القرية على أنه أشبه بالعار؛ باعتبار أن ذهاب الفتيات لإكمال تعليمهن بعد حصولهن على شهادة الفصل الواحد يعد مُحَرَّمًا، وكان ينظر إلى والد الفتاة إذا فكر في ذلك نظرة متدنية مليئة بالسخرية والاحتقار، لدرجة أن أحد الآباء عندما رغب في تعليم ابنته في إحدى المدارس الإعدادية فُوِيْلَ بنوع من عدم الاحترام والاستهجان والسخرية من قبل أهل القرية؛ وكأنها ليس لها الحق في أن تتعلم، أو تحصل على حقها الذي أوصى به القرآن الكريم، ففي الحقيقة تعرضت الفتيات لإهمال علمي جسيم داخل هذه القرية يعكس نظرة دونية للفتاة ترفضها الشريعة والدين، **حيث تقول الحالة الأولى: "البنات ذئب العار لازم نحافظ عليها جوه البلد وعمرها ما تخرج إلا لبيت جوزها"**، **كما ذكرت الحالة الثانية قائلة: "أحنا كنا خدنا إيه من البنات"**، **وتقول الثالثة: "يا راجل إحنا لقين ناكل عشان نعلم**

البنات؟"، أم الحالة الرابعة فكان لها رأي آخر، حيث ذكرت قائلة: "أنا بصراحة عابزه أعلم بنتي بس للأسف مقدرش أعمل كدى؛ دول كانوا يطلعوني من البلد"، وتقول الخامسة: "العلم نور، بس أبويا الله يسمحه مكنش بيعترف بتعليم البنت، وهو السبب في حرمانى من إكمال تعليمي"، وتقول الحالة السادسة: "مفيش مدارس هنا إعدادي وثانوي، والمدارس اللي حولنا بعيدة، ومش هينفع أن البنت تروح كل يوم المدرسة، يقولوا البنت رايحه فان؟". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جينا بورتر وآخرين؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن الفتيات في المناطق الريفية يقع على عاتقها العديد من الأعمال المنزلية التي تكون بمثابة الواجب والفرص الحتمي الذي يلتزم به أمام أسرهن؛ خاصة فيما يتعلق برعاية الصغار داخل الأسرة، والتزامهن بالقيام بالعديد من الأعمال اليومية بشكل فعال، والمشاركة في تربية الثروة الحيوانية، والمشاركة في أعمال الزراعة؛ خاصة في أوقات الزراعة الموسمية؛ مثل زراعات القمح وغيرها (Prter&Others, pp.1090-1101). بالمقارنة مع الحالات الأخرى التي استطاعت التخلص من هذه النظرة الدونية، واللاتي استطعن تحقيق حراك تعليمي؛ وهي ثلاث حالات ضمن الحالات الست التي حققت حراكا اجتماعيا (من العاشرة إلى الثانية عشر)، حيث استطعن تلك الفتيات أن يتحملن الصعاب، والخروج من السيطرة السلبية للقرية؛ نتيجة خروجهن منها؛ ففي الحقيقة لم يتعرضن من قبل أقاربهن لهذه النظرة الدونية، ويبدو أن هذه النظرة سائدة فقط في هذه القرية، والدليل على ذلك أن الثلاث فتيات قد أثبتن للباحث شعورهن بالحرية في التعليم والخروج لحضور الدروس والمجموعات المدرسية، وكذلك المحاضرات الجامعية دون أي ضغوط من الجد أو الخال؛ بل كن أكثر حرية وشعورا بالعدالة في الحصول على فرصتهن في العدالة التعليمية". ولم يكتفِ الباحث بذلك، بل اتجه إلى التعرف من الحالات الذكور (السابعة، والثامنة، والتاسعة) على آرائهم في تعليم الفتاة؛ فتوصل الباحث إلى إجابات كانت متوقعة، وهي مدى ترحيبهم وسعادتهم بتعليم الفتيات، والوصول بهن إلى أعلى درجات الثقافة والمعرفة العلمية؛ باعتبار أن ذلك حقهن في العدالة التعليمية التي كفلها لهم الدين والدستور، حيث تقول الحالة السابعة: "أنا شخصيا من أنصار تعليم جميع الفتيات، والأب اللي ميعملش كدا لازم يقدم للمحاكمة العاجلة"، وذكرت الثامنة قائلة: "هو فيه حد دلوقت مش بيعلم الفتاة؟ يادكتور دى عمي كان بيبيدي أخواتي البنات عنى في كل حاجه، ودى حقهم"، كما ذكرت التاسعة قائلة: "البنت ذي الولد، أنا دايما باخد رأي أخواتي البنات في كل حاجة، علشان هما متعلمين وفاهمين كويس"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شيرينج، وإميلي هيوم؛ حيث يريان أن في بعض المجتمعات يُنظرُ إلى الفتيات على أنهن أصبحن عبئا يقع على كاهل الأسرة؛ خاصة في المناطق الريفية المحرومة باعتبارها سلعة كمالية، لذا نجد أن الأسر ذات الدخل المرتفع كانت أكثر اهتماما بالإناث، وكانوا يميلون إلى إلحاقهن بالتعليم، بالمقارنة مع الأسر الأقل دخلا؛ والتي كانت تتجاهل تعليم الفتيات؛ حيث أشارت الدراسة إلى انخفاض نسبة تسجيل الفتيات في بعض المناطق الأكثر فقرا، بالمقارنة مع المناطق التي كانت يرتفع معدل الدخل بها؛ حيث كانت أكثر اهتماما بتعليم الفتيات، وإدراك دورهن في خطى التنمية وسوق العمل وزيادة الدخل (Hannum, Sebastian, 2013, pp.663-665).

كما يعد الإهمال والإصابة بالأمراض من أبرز السلبيات التي تعرضت لها العديداً من الفتيات داخل هذه القرية؛ وربما يعود ذلك إلى حالة اللامبالاة اللاتي عانين منها داخل القرية منذ الولادة حتى الوقت الحالي؛ حيث استطاع الباحث من خلال سلسلة من المقابلات المتعمقة التي أجراها مع عدد من الأسر داخل القرية أن يصل إلى أن هناك

خمس حالات من الفتيات مصابات بالإعاقة؛ نتيجة للإهمال من قبل الآباء؛ منهن ثلاث حالات لم يعتن أبوهن بتطعيمهن منذ الولادة، وهناك حالتان مصابات بشلل نتيجة لإصابتهن بحمى شديدة أثناء طفولتهن، ولم يعرضوا على الأطباء؛ بل تم تركهن بدون علاج طبي مناسب؛ الأمر الذي تسبب في إصابتهن بالحمى التي أدت إلى أمراض خطيرة مثل الإصابة بالشلل، تقول إحدى الحالات: "أنا جاني شلل الأطفال علشان محدش اهتم إنه يطعمني زي إخواني الصبيان"، وتقول أخرى: "أنا يوم ما أتولدت أبويا كان هيطلق امي يبقى أزاى هيهتم إنه يطعمني"، كما ذكرت أخرى قائلة: "جاتني الحمى وعلشان مش بيهتموا بالبنات هنا في القرية سابوني للشيخ فاروق يعالجنى؛ وما نبني إلا الشلل والقعاد في البيت، والمُر". الأمر الذي انعكس بالسلب على إلحاق تلك الفتيات بالتعليم، وإهمالهن نظراً لظروفهن اللاتي تعرضن لها بسبب الإهمال والفقر الذي كان يسيطر على أهل القرية. وهذا يؤكد مطابقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ميدانياً مع الإحصاءات التي حصل عليها الباحث؛ حيث سجلت نسبة الإصابة بالأمراض لدى الإناث نسبة ٦٤% من نسبة المصابين بالمرض في القرية، ونسبة تعليم الفتيات إلى أقل من ٢%، وهذا ما يحقق المؤشر السادس للحراك التعليمي الذي تم صياغته وهو: "يعدُّ ارتفاع الفجوة بين الجنسين مؤشراً غير مباشر لانخفاض الحراك التعليمي"، وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس؛ حيث يرى أن ثقافة الفقر تعزز من القيم التي لا تجعل الأفراد يشعرون بأهمية التخطيط للمستقبل؛ الأمر الذي يرتبط معه ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض بسبب انتشار الجهل، وزيادة نسبة الوفيات (Muthengi, 1992, p.93)، بالمقارنة مع الاهتمام الذي لاقاه الذكور من قبل الآباء داخل القرية؛ متمثلاً في الاهتمام بتطعيمهم منذ الولادة، ومراعاة حالتهم الصحية؛ حتى وإن كان عن طريق العلاج الشعبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سفيتن أوردجان في دراسته عن "الفجوة بين الجنسين في التعليم وأثره على الصحة"؛ حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين، ومعدلات الرعاية الصحية للأبناء من النوعين؛ وخاصة التي تنتقل لهم منذ الطفولة، حيث أشارت الدراسة إلى أن الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى أسر ذات مستوى تعليمي منخفض كانوا أكثر إصابة بالعديد من الأمراض شديدة الخطورة؛ خاصة لدى الفتيات مقارنة بالذكور، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن الأسر التي كانت تمتلك لمستويات تعليمية متوسطة وعالية كانت أقل عرضة للإصابة بالمرض؛ نظراً لارتفاع نسبة الوعي العلمي والثقافي والصحي لديهم؛ مما يؤكد الأثر الفعال للتعليم على صحة الأسر؛ باعتباره استثماراً ثقافياً يظهر في الجوانب الصحية والإنمائية (Erdogan, Others, 2012, pp.166-186).

كما كشفت نتائج الدراسة إلى عدم وجود مساواة بين الجنسين في الميراث الشرعي؛ حيث أشارت حالات الدراسة (الرابعة، والخامسة، والسادسة) إلى حرمانهن من ميراثهن الشرعي، الأمر الذي ترتب عليه إعاقتهن من الحصول على حقهن في عدالة التعليم والمتمثلة في حرتهن في الذهاب إلى المدارس الإعدادية والثانوية، وإكمال تعليمهن؛ فالفقر لم يكن منصباً على فكر آبائهم فقط، بل أثر في ضمائرهم ونظرتهم إلى الشرع والقانون. ولكن يمكن القول بأن الحرمان من الميراث قد طال أيضاً الحالتين (الحادية عشرة، والثانية عشر)؛ حيث حرمت الأولى من ميراثها الشرعي بالإجبار من قبل الوالد والإخوة الذين بقوا في القرية؛ معللين ذلك بأن جدّها للأُم قد ساعدها ومنحها الكثير من

الإمكانات للتعليم، وحرمت الثانية من ميراثها الشرعي من الأب؛ نظراً لانفصال الأب عن الأم، وعدم اعترافه بالفتيات وتعليمهن، ولكن استطعن الحصول على حقوقهن كاملة مساواة بينهن وبين إخوتهن الذكور داخل الأسرة في عدالة التعليم، ضاربين بالأفكار السلبية التي عاشها أهلهم عرض الحائط، واستطعن بكل قدراتهن الحصول على المؤهلات العليا؛ وأصبحن متساوين مع الذكور في العديد من الأمور تقريباً، مما يؤكد أن الفقر هنا لم يكن فقراً مادياً فقط، بل كان فقراً في فهم وإدراك ما دعت إليه الشرائع السماوية والقانون في حق الفتيات في الحصول على حقوقهن، وإشباع رغبتهن في التعليم، وهذا ما حققه الفتيات اللاتي تمكّن من الخروج من القرية لأسباب اجتماعية معينة، كانت عاملاً أساسياً من عوامل الحراك التعليمي لديهن؛ فلم يعد الحراك حراك الفقر المادي فقط، بل هو حراك الفكر أيضاً، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نيزا فليب، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفتيات اللاتي كن ينتمين إلى أسر ريفية محرومة؛ كن أقل تعرضاً للتعليم، بالإضافة إلى تبنيتها لمعايير وعادات سلبية سيطرت عليهم، بالإضافة إلى انخفاض الوعي الثقافي والعلمي لدى أسرهن؛ الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات الحراك التعليمي لهن (Philip, 2015, pp.211-220)، وتتفق أيضاً مع نظرية ماكلياند؛ حيث أشار لتأثير التحديات البينية والاجتماعية في معدل الإنجاز، مشيراً إلى أن الرغبة في تحقيق الإنجاز ترتفع لدى بعض الأفراد الذين يشعرون بأنهم ضحايا للظلم الاجتماعي؛ حيث يسعون إلى إنجاز أعمال تساعد في الانتقال من الوضع الذي فرض عليهم إلى وضع أفضل حالاً، حيث أكد ماكلياند على أن هذه الرغبة في تحقيق الإنجاز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدافعية للإنجاز عند الجماعة، فإذا كانت الدافعية من قبل المحيطين عالية تكون الاستجابة قوية، وإذا كانت الدافعية منخفضة تميل الاستجابة لأن تكون نوعاً من الانسحاب والتراجع (ماكلياند، ٢٠١٥، ص ١٩٦)، وهذا ما يجيب على التساؤل الخامس الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما أثر عدم المساواة بين الجنسين في الحراك التعليمي؟

سادساً: النتائج المتعلقة بتأثير شبكة العلاقات الاجتماعية على الحراك التعليمي:

تهدف هذه النتيجة إلى التعرف على تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية بين حالات الدراسة، ودرجة التضامن الاجتماعي فيما بينهم وبين سكان القرية، وأثر ذلك على مستوى الحراك التعليمي من جانب، والتعرف على طبيعة العمل التطوعي، وتأثير المشاركة الاجتماعية المؤسسية على مستوى الحراك التعليمي للحالات من جانب آخر. حيث كشفت نتائج الدراسة إلى وجود نمط من التواصل والتماسك بين حالات الدراسة من (الأولى حتى السادسة) وأهالي القرية مع بعضهم البعض في شكل حلقة متصلة من العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، لدرجة أن هذه العلاقات استطاعت أن تفرض سلبيتها النمطية على تلك الحالات، وكذلك المقيمون بالقرية؛ الأمر الذي انعكس على استجابتهم إلى تحقيق الحراك التعليمي، والتنوير الثقافي بداخلها، فكما سبق الذكر القرية بدائية تسيطر عليها قيم سلبية، يكاد يغلب عليها الرجعية المطلقة، وعدم إدراكهم لقيمة التعليم، وتحقق التنمية المستدامة، والنهوض للأمم؛ على اعتبار أن ذلك يعكس الخطوات الأولى للسير قُدماً إلى طريق النجاح، والقضاء على الجهل، ولكن يمكن القول أن طبيعة هذه العلاقات، وزيادة نسبة التضامن فيما بينهم قد انعكس بالسلب على سكان القرية وحالات الدراسة بشكل عام، وعلى مستواهم الفكري والثقافي بشكل خاص؛ فقد أدى تضامنهم معاً إلى ظهور العديد من السلبيات التي أدت بهم إلى زيادة نسبة الإصابة بالأمراض، وتعرضهم للعديد من المشكلات الصحية؛ بسبب ارتفاع نسبة الجهل الصحي، كذلك عدم

قدرتهم على تفهم المخاطر المترتبة على هذا الجهل، فقد كانوا داعمين لبعضهم البعض في سبل الرجعية والوقوع في المشكلات؛ الأمر الذي ترتب عليه تراجع المستوى العلمي لديهم؛ حيث كانوا يشكلون أسبوعياً ما يشبه مجلساً غير رسمي، وهو (مجلس القرية) الذي كان يرأسه الحاج ربيع، وهو أحد كبار القرية، وكان من الملفت للنظر أنهم لا يلجئوا إلى القضاء فيما بينهم إلا في أضيق الحدود التي يستحيل فيها التوصل لأي حلول ترضي جميع الأطراف؛ وإن كان ذلك يعكس ارتباط درجة القرابة والمصاهرة التي توجد فيما بينهم، وربما يعود ذلك لقوة المعاملة فيما بينهم؛ حيث كانوا يشكلون فرق أمنية لحراسة القرية ليلًا في شكل من التناوب على مدار الشهر، وكانوا يهدفون دائماً إلى تحقيق الرضا الاجتماعي من قبل بعضهم البعض بالقرية.

بالمقارنة بين طبيعة العلاقات الاجتماعية ودرجة التضامن الاجتماعي بين أهالي القرية، والحالات التي استطاعت تحقيق الحراك التعليمي، والذين تركوا القرية؛ سعياً وراء تحقيق النجاح، نجد أن هناك تشابه بينهم في دعم وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، ولكنها أثرت بالسلب على أهل القرية، وانعكست بالإيجاب على الفئة الأخرى، والتي بحثت عن سبل تحقيق الحراك بأقصى درجات ممكنة؛ حيث استطاعوا توسيع شبكة العلاقات بالقدر الذي حقق لهم العديد من المكاسب والخبرات التي استفادوا بها في حياتهم العلمية والاجتماعية؛ حيث استطاعوا من خلالها تدعيم أوجه التكامل الاجتماعي، وتحسين العديد من الأوضاع الاجتماعية التي أحاطت بهم، والذي انعكس بدوره على معدلات الحراك التعليمي لديهم، وتتفق هذه النتيجة مع ماكلياند، حيث يرى أن الأفراد الذين يتمتعون بحافز قوي نحو الإنجاز؛ يصبحون أفضل للقيادة، نظراً لما يتصفون به من قدرتهم على تحقيق الأهداف والذي يشعرهم بنوع من الرضا الشخصي، والشعور بالأمان، والبحث عن الاحترام والثناء عليهم من قبل الآخرين، كما يسعون دوماً إلى تحقيق وتطوير وسائل البحث والطرق والوسائل المحفزة، مما يجعلهم أكثر مرونة، وبيحثون عن الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف (ماكلياند، ٢٠١٥، ص ١٩٧).

أما فيما يتعلق بطبيعة المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي وأثر ذلك على معدل الحراك التعليمي لدى الحالات داخل القرية؛ فيمكن القول أن الفقر قد انعكس بالسلب على تدعيم شبكات العمل الاجتماعي والتطوعي؛ فلم تحقق الحالات استفادة من تلك الشبكات؛ حيث لم ينتشر العمل التطوعي داخل القرية بما يحقق الاستفادة من قدرات الشباب وطاقاتهم، والعمل على تعزيز المشروعات الاجتماعية بداخلها، مع اختفاء تطبيق الأسلوب العلمي والمشاركات الفعالة في مشاريع تنمية المجتمع، والاستفادة من عروضها؛ وربما يعود ذلك لعدم إدراكهم لأهمية العمل التطوعي، وإهمال هذه المشاركة الفعالة، والاهتمام والسعي وراء الرزق اليومي لهم، بالإضافة إلى ابتعادهم عن المشاركة في بعض المشروعات التنموية التي كانت تُجرى داخل الوحدة المحلية التابعين لها؛ والتي فقدت صداها داخل تلك القرية؛ فقد ظلت القرية جامدة من ناحية المشاركات والبرامج الاجتماعية، ولم تسع لتحقيق الحراك التعليمي، وزيادة المخصصات التعليمية، وتحسين البنية التحتية المتعلقة بتحسين الهياكل التعليمية؛ وبناء المدارس. وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس؛ حيث يرى أنه من أبرز العوامل التي تفرضها ثقافة الفقر عدم المشاركة في المنظمات الاجتماعية، والنقابية، والأحزاب السياسية، وعدم المشاركة في برامج الخدمة الاجتماعية، وغيرها من البرامج الأخرى التي تعمل على تنمية المشاركات الاجتماعية والثقافية في المجتمع (مقاوسي، ٢٠٠٨، ص ٥٦)، كما تتفق مع نظرية

الاستبعاد الاجتماعي؛ حيث ترى أن إبعاد الفقراء والمحرومين من مجال التمتع بحقوقهم، وإنكار الذات، وعدم توفير الحقوق الاجتماعية، والحرمان من المشاركة في المؤسسات الاجتماعية (نفس المرجع السابق، ص ٧٣). بالمقارنة مع الحالات من (السابعة حتى الثانية عشر) التي استطاعت أن تحقق حراكاً تعليمياً صاعداً، فقد شاركوا بإيجابية في جميع أوجه النشاط الاجتماعي والأعمال التطوعية المتنوعة؛ والتي حققوا من خلالها فوائد متنوعة، انعكست على كافة المستويات داخل المجتمع؛ فعلى المستوى الصحي استطاعت تلك الحالات تحقيق فوائد متنوعة من خلال مشاركتهم في البرامج والمشاريع الصحية التي كانت تقدمها الوحدة المحلية لخدمة شباب المركز والقرى؛ وعلى الصعيد السياسي استطاعوا المشاركة في العديد من الأحزاب السياسية والاجتماعية التي كانت تناول قضايا واعية بمشكلات مجتمعية حقيقية يُعاني منها المجتمع؛ مثل الحالة السابعة التي كانت مشاركة في حزب مستقبل وطن، **حيث تقول:** "أنا عضو في حزب مستقبل وطن؛ وبنزل العديد من القرى؛ علشان بنقدم ليهم مساعدات وخدمات، ودى وسع فكري وإدراكي لحاجات كتير". فقد كانوا على معرفة بالرسائل الإيجابية التي يقدمها العمل التطوعي، وفهم أنشطة تلك المؤسسات، وإصلاح الهياكل البنائية داخل المجتمع؛ مثل الحالة الثامنة التي ذكرت **قائلة:** "التعليم مش فقط الحصول على شهادة، ولكن الحراك العلمي الصح يشمل جميع برامج وخطط التنمية اللي هيقدّمها المجتمع ويستفاد منها الناس". الأمر الذي انعكس عليهم بالإيجاب في تقويم قدراتهم ومكانتهم ومهارتهم في مختلف المجالات والميادين، مما ترتب عليه زيادة قدرتهم على تحقيق الإنجاز والنجاح في مجالات العمل الاجتماعي والذي انعكس على مستوى الإنجاز والحراك التعليمي الذي حققونه داخل المجتمع، **حيث تقول الحالة الحادية عشر:** "من خلال مشاركتي في الأعمال التطوعية، كانوا بيدوني مقابل لهذا العمل وكان بيساعدني في تدبير مصاريف الدراسة"، كما ذكرت الحالة الثانية عشر **قائلة:** "الأعمال الخيرية والمشاركات المجتمعية فادت ناس كتير في البلد، وساعدت اسر كتير في المصاريف على ولادها في التعليم، أنا أعرف أسر تم التكفل بولادها في التعليم علشان كانوا تحت خط الفقر ومستوى دخلهم منخفض".

مما سبق يمكن القول أن هناك مفارقة واضحة لدور شبكة العلاقات الاجتماعية، وبرامج العمل التطوعي ومستوى الفقر المدقع التي تعرضت له الحالات داخل القرية، وممن استطاع أن يحقق حراكاً اجتماعياً خارج القرية، وأثر ذلك على الحراك التعليمي؛ لقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة الحراك التعليمي لدى الحالات التي استطاعت أن تقاوم عوامل ومسببات الفقر؛ كما ظهر في الحالات: (من السابعة حتى الثانية عشر)، بالمقارنة مع الحالات (من الأولى حتى السادسة)؛ والذين خضعوا لسيطرة الفقر وسلبياته المرجفة، وما ارتبط بذلك من انعكاسات تركت صداها، وبشكل واضح في معدلات الحراك التعليمي، وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس؛ حيث يرى أن مؤسسات المجتمع الرئيسية تكون سبباً من أسباب انتشار ثقافة الفقر في الأحياء الفقيرة؛ نظراً لما تتعرض له هذه الأحياء من حالات الإهمال، والجهل، والإحباط، وعدم الاهتمام، والذي يعود لانخفاض دور الرعاية الاجتماعية، والدور الوظيفي الذي تقدمه تلك المؤسسات في تحقيق أهداف المجتمع (Lewis, 1966, p.21). مما سبق يتضح لنا توافر المؤشرات الأساسية التي تم وضعها لمعدل الحراك التعليمي، ومدى مطابقتها لمؤشرات وأبعاد الفقر التي اتضحت سابقاً، مما يشير إلى وجود تأثير فعلي للفقر على معدلات الحراك التعليمي في المجتمع.

ملخص بأهم نتائج الدراسة

من العرض السابق استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الأول ومؤداه: ما أثر البيئة الإيكولوجية على الحراك التعليمي؟ كشفت نتائج الدراسة عن تأثير البيئة الإيكولوجية بشكل سلبي على قدرات واستعداد الحالات (الأولى حتى السادسة) على تحقيق الحراك التعليمي؛ نظراً لما تعرضت له الحالات من ظروف إيكولوجية سلبية؛ تمثلت في وجود القرية على أطراف المدينة، وبعدها عن الحيز العمراني، بالإضافة إلى طريقها الذي كان يبعد عن الطريق الأسفلتي قرابة ثلاثة كيلو مترات؛ بالإضافة لما لاقته القرية من سلبيات في ظروف الري والجفاف، وكذلك الحرمان من الخدمات الأساسية؛ مثل مياه الشرب النظيفة والكهرباء، وغيرها من الظروف الإيكولوجية السيئة؛ والتي كانت سبباً في تسربهم من المدارس، وانخفاض معدلات الحراك التعليمي لديهم؛ حيث تجاهل آباء تلك الحالات الاهتمام بتعليم الأبناء وتثقيفهم؛ استجابة لظروف البيئة الطبيعية متعللين في ذلك بقسوة البيئة الطبيعية وقهرها لهم؛ وهذا ما يحقق **المؤشر الأول** الذي تم صياغته لقياس الحراك التعليمي بالقرية؛ ومؤداه: "يعد ارتفاع نسبة التسرب من التعليم مؤشراً على انخفاض معدل الحراك التعليمي". وتتفق هذه النتيجة مع آراء أوسكار لويس في نظرية ثقافة الفقر؛ حيث يرى أن ثقافة الفقر تتأصل داخل الأحياء الفقيرة من خلال العديد من المواقف والسلوكيات الثقافية؛ نظراً لارتباطها بالعديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقر أنفسهم؛ مما يجعلهم يشعرون بالعزلة والتمييز؛ والذي يصحبه دائماً تدني في المستوى التعليمي، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، وانعدام فرص العمل بالمقارنة مع الحالات من (السابعة حتى الثانية عشر)، والتي استطاعت تحقيق الحراك التعليمي خارج القرية؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أثر ملائمة البيئة الإيكولوجية المحيطة بهم في تحقيق الحراك التعليمي، فقد أتيح لهم من الظروف ما جعلهم يحققون مشوارهم؛ مثل: قرب المؤسسات التعليمية من منازلهم، بالإضافة إلى تنمية برامج الرعاية الصحية، وملائمة الطرق، والوسائل المساعدة على الذهاب إلى المدارس؛ وتوافر الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، وغير ذلك من الظروف التي كانت دافعاً ومشجعاً لتحقيق الحراك التعليمي.

ثانياً: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الثاني ومؤداه: ما أثر التنشئة الأسرية على الحراك التعليمي؟ كشفت نتائج الدراسة عن تأثير التنشئة الأسرية لأسر الحالات على الحراك التعليمي، حيث بدأ سلبياً لدى الحالات من (الأولى حتى السادسة) وإيجابياً لدى الحالات من (السابعة حتى الثانية عشر)، فبالنسبة لحالات القرية الفقيرة؛ فقد ظهرت تلك السلبية في أسلوب المعاملة المتبع داخل أسرهم، والذي كان سبباً في تسربهم من التعليم، وكان عاملاً أساسياً من عوامل انخفاض معدل الحراك التعليمي لديهم، كما أشارت الدراسة إلى انخفاض المستوى التعليمي لآباء حالات الدراسة من سكان القرية بشكل خاص، وسكان القرية بشكل عام؛ نظراً لطبيعة عملهم في الوحدة المحلية للقرية، والغالبية العظمى لم يهتموا بالجانب التعليمي؛ وهذا ما يشير إلى تحقيق **المؤشر الثاني** الذي تم صياغته لقياس الحراك التعليمي بالقرية؛ ومؤداه "يعد ارتفاع نسبة الأمية بالقرية، وانخفاض نسبة المؤهلات العليا؛ مؤشراً على انخفاض الحراك التعليمي". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مادوكس، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيراً فعالاً من قبل الوالدين وكبار السن في تحقيق الحراك التعليمي في العديد من القرى الريفية؛ فنظراً

لتراجع مستوى الدافعية التربوية والتعليمية التي يلاقيها الأبناء من قبل الآباء؛ والمتمثلة في: ارتفاع نسبة الجهل الثقافي لديهم، وانخفاض معدل الوعي العلمي، وتفشي الجهل بشكل مزمن، وارتفاع نسبة التسرب التعليمي، وغياب القدرات الداعمة للحركة الثقافية، وغير ذلك من العوامل التي أدت إلى انخفاض الحراك التعليمي لديهم. بالمقارنة مع الحالات (من السابعة حتى الثانية عشر) والتي تأثرت إيجابياً بأسلوب التنشئة المتبعة؛ واستطاعت تحقيق الحراك التعليمي، حيث وجد الآباء أنفسهم في مجتمع متطور ومتقف، والجميع يخضع للتعليم، فاستطاعوا أن يغيروا من هذا النمط التربوي شيئاً فشيئاً؛ حتى تمكنوا من مواكبة الحراك التعليمي.

ثالثاً: كما أجابت الدراسة على التساؤل الثالث؛ والذي مؤداه: ما أثر الوعي الثقافي والممارسات على الحراك التعليمي؟ حيث كشفت نتائج الدراسة عن تعرض الحالات من (الأولى حتى السادسة) لسلسلة قمعية من العادات والتقاليد والممارسات السلبية التي أثرت بشكل سلبي على معدل الحراك التعليمي لديهم؛ نتيجة لانخفاض مستوى الوعي الثقافي والممارسات لدى سكان القرية؛ وسيطرة عادات وتقاليد رجعية؛ تمثلت في النظرة الدونية لتعليم الفتيات، والرغبة في زواجهن بشكل مبكر؛ مثل الحالات (الرابعة، والخامسة، والسادسة)، وتتبع خرافات سلبية، وأساليب قهرية متدنية في التعامل مع العديد من المشكلات، بالإضافة إلى ما أصابهم من مظاهر الحرمان العلمي والثقافي والفكري التي أحاطت بهم، وتراجع تكنولوجيا العلم والفكر إلى أقل مستوياتها؛ نتيجة لارتفاع الفقر لديهم، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدل الفقر الفكري، ووضعهم للخرافة مقابل العلم؛ حيث زادت الأمراض وتوعدت بالقرية، وارتفعت نسبة المصابين به؛ بل وقد تسببت في وفاة الكثير، بسبب الجهل المتردي؛ فهم لم يدركوا قيمة التعليم ودوره في الخروج من دائرة الظلام؛ والذي كاد أن يفتك بحياة الكثير منهم، وهذا ما يحقق المؤشر الثالث للحراك التعليمي الذي تم صياغته وهو: "يعد ارتفاع نسب الإصابة بالمرض مؤشراً غير مباشر على معدل انخفاض الحراك التعليمي، بالمقارنة مع الحالات (من السابعة حتى الثانية عشر) التي استطاعت التخلص من وهم الثقافة الغير مادية التي كانت مسيطرة على حالات القرية المحرومة، من عادات وتقاليد سلبية؛ مثل عادات الزواج المبكر، والتخلص من سيطرة فكرة الخرافة، واستطاعوا الاستفادة مما أتاحتها الثقافة المادية لهم من تكنولوجيا ووسائل تقنية مناسبة؛ من خلال تطوير مستوى طموحهم العلمي، وتحقيق ما كانوا يسعون إليه من نجاح وإنجاز أكاديمي؛ قادهم إلى تحقيق الحراك التعليمي الملحوظ، وتتفق هذه النتيجة مع القضايا الفكرية لنظرية ماكيلاند، حيث يرى أن هناك من الوسائل الحديثة ما يساعد على إحداث التغيرات التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الإنجاز والنجاح لدى الأفراد، مثل إتاحة الطرق ووسائل النقل العام الرخيصة، والكهرباء، ووسائل أخرى للتلفزيون والراديو والتليفون، والصحف، وغيرها من الوسائل، بالمقارنة مع المناطق التي يتراجع فيها معدل الإنجاز؛ حيث يعانون من نقص في تلك الخدمات، نظراً للجهل ورفض وسائل التحديث.

رابعاً: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الرابع ومؤداه: ما أثر المستوى الاقتصادي على الحراك التعليمي؟ حيث كشفت نتائج الدراسة عن تعرض الحالات من (الأولى إلى السادسة) لظروف اقتصادية متدنية كانت من الأسباب الأساسية لتسربهم من التعليم؛ والذي صاحبه انخفاض في معدل الحراك التعليمي لديهم؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى تراجع المستوى المهني للقرية بشكل عام، فلم تحتوي إلا على فرد واحد

وزوجته يعملان بالتربية والتعليم، وثلاث أشخاص آخرين يملون بوظائف عمالية، وهذا ما يحقق **المؤشر الرابع للحراك التعليمي** الذي تم صياغته ومؤداه: "يعد انخفاض مستوى المهن مؤشراً غير مباشر على انخفاض الحراك التعليمي"؛ بالإضافة إلى الإجماع على ترك التعليم والذهاب للعمل بالحقول للحصول على اليومية التي كانت تساعد أسرهم في الإنفاق، وكذلك تدني حيازة الأراضي الزراعية الواقعة في ملكية أسرهم، وعدم وجود مشروعات صناعية وتنموية تحقق حراكاً اجتماعياً كاملاً لهم، والتي أصبحت بمثابة جدار عازل حال دون تحقيق آمالهم في مختلف المجالات؛ وخاصة مجال التعليم. بالمقارنة مع الحالات من (السابعة إلى الثانية عشر) التي استطاعت تحقيق حراكٍ علميٍّ، والحصول على مؤهلات عليا؛ فقد توافرت لهم الوسائل الاقتصادية والمادية التي ساعدتهم على تنمية قدراتهم العلمية والفكرية والثقافية، وكافة السبل الداعمة للنجاح والتميز، ومعايير الاستعداد لتحقيق هذا النجاح؛ الأمر الذي ترتب عليه حصولهم على المؤهلات العليا، وتحقيق الحراك التعليمي، وهذا ما يحقق **المؤشر الخامس للحراك التعليمي** الذي تم صياغته ومؤداه: "يعد انخفاض معدل الدخل المادي مؤشراً غير مباشر لانخفاض الحراك التعليمي"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صليحة مقاوسي؛ والتي ترى أن الفقر المدقع يؤدي إلى إبعاد العديد من الفقراء والمحرومين من المشاركة في الحصول على حقهم في التمتع بحقوق الإنسان جزئياً و كلياً؛ ومن ثم دخولهم في دائرة التهميش، والإحباط، وتراجع برامج التنمية المستدامة لدى تلك الشرائح الفقيرة.

خامساً: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الخامس الذي مؤداه: ما أثر عدم المساواة بين الجنسين على الحراك التعليمي؟ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى شيوع وانتشار نمط عدم المساواة بين الجنسين وتراجع مبادئ العدالة التعليمية لدى حالات الدراسة الست المقيمة بالقرية؛ وخاصة الحالات من (الرابعة حتى السادسة). كما يعد الإهمال والإصابة بالأمراض من أبرز السلبيات التي تعرضت لها العديد من الفتيات داخل هذه القرية، حيث يوجد خمس حالات من الفتيات مصابات بالإعاقة؛ نتيجة للإهمال من قبل الآباء؛ وغيرها من الأمراض التي كانت سبباً في إصابتهن بالشلل؛ ومن ثم حرمانهن من التعليم، وهذا ما يحقق **المؤشر السادس للحراك التعليمي** الذي تم صياغته ومؤداه: "يعد ارتفاع الفجوة بين الجنسين مؤشراً غير مباشر لانخفاض الحراك التعليمي"،.

سادساً: أخيراً استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل السادس ومؤداه: ما أثر المشاركة المجتمعية على الحراك التعليمي؟ حيث كشفت نتائج الدراسة عن انخفاض نسبة المشاركات المجتمعية لحالات الدراسة (من الأولى حتى السادسة)، وكذلك اختفاء برامج العمل التطوعي داخل القرية؛ الأمر الذي ترك صداه السلبي على توعية تلك الحالات وأهالي القرية بدور الحراك التعليمي في تحقيق التنمية المجتمعية، وإشراكهم في الحوار المجتمعي، وحرمانهم من دعائم الحراك التعليمي والثقافي بداخلها. بالمقارنة مع الحالات الأخرى التي استطاعت أن تحقق حراكاً تعليمياً صاعداً؛ حيث شاركوا بإيجابية في جميع أوجه النشاط الاجتماعي، والأعمال التطوعية المتنوعة؛ والتي حققوا من خلالها فوائد متنوعة، انعكست على كافة المستويات داخل المجتمع، حيث استطاعوا المشاركة في العديد من الأحزاب السياسية والاجتماعية التي كانت تتناول قضايا واعية بمشكلات مجتمعية حقيقية يعاني منها المجتمع ومن ثم تحقيق أعلى مستويات الإنجاز التعليمي؛ مثل (الحالة السابعة، والثامنة، والحادية عشر والثانية عشر). وتتفق هذه النتيجة مع

ماكيلاند، حيث يرى أن الأفراد الذين يتمتعون بحافز قوي نحو الإنجاز؛ يصبحون أفضل للقيادة، نظراً لما يتصفون به من قدرتهم على تحقيق الأهداف والذي يشعرون به من الرضا الشخصي، والشعور بالأمان، والبحث عن الاحترام والثناء عليهم من قبل الآخرين، كما يسعون دوماً إلى تحقيق وتطوير وسائل البحث والطرق والوسائل المحفزة، مما يجعلهم أكثر مرونة، ويبحثون عن الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف.

هذا وقد خرج الباحث بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- ١- على الآباء داخل تلك القرى تحقيق مبدأ المساواة في الفرص التعليمية للأبناء دون تمييز لأحدهما على الآخر بسبب النوع.
- ٢- العمل على تطبيق برامج التنمية المستدامة التي تتمكن من مواجهة الأزمات التي تتعرض لها القرى الفقيرة، من مواجهة انتشار الأمراض، والتوسع في إنشاء البنية التحتية المناسبة للمؤسسات التعليمية، لضمان التعليم الجيد والشامل لجميع الأفراد داخل تلك القرى.
- ٣- ضرورة التوسع في إنشاء المشروعات التنموية والمتنوعة والإفادة من الطاقات البشرية التي توجد داخل القرى الصغيرة؛ من أجل الإفادة من المنتجات الزراعية التي تحتوي عليها القرى وتحويلها إلى صناعات.
- ٤- العمل على توفير الخدمات الأساسية (ماء- كهرباء) وغيرها من الخدمات التي تكون سبباً في إتاحة الفرص الكاملة للجميع في المشاركة في العملية التعليمية.
- ٥- على الدولة البحث سعيًا وراء زيادة مخصصات التعليم والبرامج الصحية المتطورة؛ من أجل إنشاء جيل قادر على مواجهة الأزمات، وخالٍ من الأمراض.
- ٦- على الدولة التوسع في إنشاء المؤسسات الخدمية داخل القرى الفقيرة المحرومة من أجل العمل على المشاركة في حل المشكلات المتنوعة التي تواجه تلك القرى، من خلال مراكز تعليمية وثقافية في القرى المحرومة من أجل رفع الوعي العلمي والثقافي لديه.
- ٧- انتشار برامج التوعية الأسرية بشكل مستمر داخل العديد من القرى في صعيد مصر للتوعية بدور التعليم في تحسين الظروف المعيشية والبيئية والاقتصادية لهم.
- ٨- الإفادة من البرامج الداعمة التي تقدمها المنظمات المانحة للمناطق المحرومة والنائية، مثل: منظمة اليونيسيف واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية.

Abstract

Poverty and educational mobility Field research in Beni Suf Governorate by Hotta Hussien

This study aims at recognizing the impact of poverty on education. Methodology: this study depends on the application of the case study on twelve cases among who could complete their education in one of the impoverished villages in the town of Somesta, Beni-Suef governorate, through a comparative Method. Conclusions: the study reveals an effective impact on the realization of educational mobility, which was negative on the cases from 1 to six who leaked out of education, and failed to achieve educational mobility compared to the cases from 7 to 12 who could overcome their bad circumstances through emigration with their families and relatives outside the village for their bad social and economic

conditions, and obtain university degrees. This is related to a group of sociological factors that influenced on the educational mobility represented in: the impact of the ecological environment, the kind of socialization followed in these families, the influence of cultural consciousness, inequality, and finally the impact of the social network on the achievement of education mobility.

المراجع

- ١- الصحادي، زياد ، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠.
- ٢- الطهراوي، جميل حسن: الاتجاهات التعصبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية في إطار عملية السلام، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التربية، قسم الصحة النفسية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
- ٣- بوودن، نبيلة، محددات الرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري في إطار نظرية دافيدي ماكيلاند للدافعية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، علم لنفس التنظيمي وتسير الموارد البشرية، الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٧.
- ٤- زايد، أحمد: مهنة التعليم مسنولية اجتماعية للطبقة الوسطى، جريدة أخبار اليوم ، العدد (٣٧٣٩) ، يوليو ٢٠١٦.
- ٥- فرح، محمد سعيد: إصلاح التعليم عملية ضرورية لبناء مجتمع أفضل، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (المجلة الاجتماعية القومية)، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٧.
- ٦- مقاوسي، صليحة: الفقر الحضري؛ أسبابه وأنماطه، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
- ٧- ماكيلاند، ديفيد، مجتمع الإنجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرين، مراجعة وتقديم عبد المنعم شوقي ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٥ .
- ٨- ماكيلاند، ديفيد ، نظرية الاحتياجات التحفيزية، الشبكة العربية للإدارة، ٢٠١٥، متاح على www.arabmn.com/archives/1637
- 9- Alexander Clark David, Adaptation," Poverty and development: The Dynamics of Subjective Well-Being, Palgrave Macmillan. 2012,pp.65-66.
- 10- Arnot Madeline & Naveed Arif, "Educational outcomes. across the generational and gender divide: the rural family habitus of Pakistani families living in poverty", Journal of Gender & Education, vol (26), Issue (5),2014
- 11- Bradshaw Ted k, Theories of Poverty and Antipoverty Programs in community Development, Working paper series, Rural Poverty Research Center, 2006,p.4.
- 12-Brij Mohan, Development, Poverty of Culture, and Social Policy, fore word by Gil David, London, MacMillan,2011.
- 13-Caramani Daniele, Introduction To The Comparative Method with Boolean algebra, Encyclopedia, Vol(3), (1753)
- 14-Cherng Hua – Ya Sebastian & Hannum Emily "Community poverty. Industrialization, and educational gender gaps in rural china", Journal Of Social Forces, Vol(92), Issue(2) , 2013.
- 15-Dobrick Alison, Poverty and pretense: good intention and misguided educational reform no child left behind through to the top", Advances In Education in Diverse Communities& Praxis, Vol(10), 2014
- 16-Erdogan Seyfettin and Others, The effect of gender in equality in education on health: evidence from Tarkey ", journal of Educational Consultancy and Research C enter, Vol (21) No (3) summer 2012.

- 17-Estache Antonio & Wodon Quentin , Infrastructure and Poverty In Sub - Saharan Africa, U S A , London, Macmillan Press,2014.
- 18-Fikret Bilenkisi& Others, "The Impact of Household Heads 'Education Levels onthe Poverty Risk: The Evidence from Turkey",Journal Of Educational Sciences: Theory & Practice, Vo; (15), Issue (2), 2015.
- 19- Gangopad hyay Partha & Rahman Mustafa, "Bhatta charya biswa, are there any roles for social conformity and deviance in poverty ? Insights from a field study on working poverty and educational in vestment in Bangladesh" Journal Of The Asia Pacific Economy , Vol(19) , Issue(4), 2014.
- 20- Gonzalez Alvarez Lissette, "Education as a social mobility channel in Venezuela L'education au Venezuela une voie de mobilite Sociale?" Temas De Coyuntura , vol 52, 2005.
- 21- Gregory Jordan, The causes of Poverty Cultural Structural: Can there be synthesis, Perspectives in Public Affairs, 2004.
- 22- Hardway Cecilly & McLeod Vonnie, "Escaping Poverty and Securing middle class Status: how race and Socioeconomic Status Shape Mobility Prospects for african Americans during the Transition to adulthood", Journal of Youth & Adolescence, Vol (38) Issue (2) , , Feb 2009.
- 23- International Encyclopedia of the social sciences, A Dictionary of Sociology further Reading, Culture of Poverty, Thomson Gale 2008.
- 24- Jonsson Jan O, "Social mobility and social reproduction in Sweden: patterns and changes", Journal Of Sociology, Vol(23), No(1), 2014.
- 25- Kokwani Nanak & Silber Jacques, Quantitation approach To Multidi mensional Poverty Measurement , Brazil, International Poverty Center, 2008.
- 26- Kupfer Antonia, Educational Upward Mobility: Practices of Social Change, First Edition, London, Palgrave Macmillan, 2015
- 27- Lewis Oscar, "the Culture of Poverty", Journal of American, Vol (215), No (4),1966
- 28- Lever Jooquina & Estrada Amparo, "Predictors of social and educational mobility in mexican recipients of governmental welfare program : a psychosocial approach", Europe's Journal Of Psychology, Vol (8). Issue(3) ,2012.
- 29- Lissette Alvarez Gonzalez, "Education as a social mobility channel in Venezuela L'education au Venezuela une voie de mobilite Sociale?" Temas De Coyuntura , vol 52, 2005.
- 30-Maddox Bryan, "Marginal returns: re-thinking mobility and Educational benefit in contexts of chronic Poverty", Compare a Journal of Comparative & International Education, , Vol 40, Issue 2, Mar 2010.
- 31- Manzoor Ahmed, "Economic dimensions of sustainable development. The fight against poverty and educational Responses", International Review Of Causation, Vol (56), Issue (2/3), 2010.
- 32- Muthengi Juliusk, "the Culture Of Poverty Implications For Urban Church Ministry" Africa Journal Of El ' lmgelical Theology. ,1992.
- 33-Philip Neetha, "Culture and Poverty: a case study of a girl with special educational needs from a poor community in South India", Support for Learning, Vol, (30) Issue (3), Aug 2015
- 34- Porter Suzanne & Edwards Mark, "Household and economic factors associated with geographic and school mobility among low-income children", Journal of Children & Poverty Vol (20) issue (2) , Sep 2014.
- 35- Rebill Michael A, "Poverty, educational achievement and the role of the courts" , New England Journal Of Public Policy, Vol (26), Issue (1) ,2014.
- 36- Spencer Helen Oatey, Whate Is Culture? A Compilation Of Quotations, Global PAD Core Concepts, Available at Global PAD Open House, <http://go.warwick.ac.uk/globalpadintercultural>, 2012.

37-Thompson Jan & McNicholl Jane & Menter Jan, "Student teacher's Perceptions of Poverty and educational achievement". Oxford Review of Education, Vol, (42) Issue (2), Apr2016, pp.214-229.

38-Yves Duclos Jeon , Araar Abdelkrim , Poverty and Equity : Measurement , Policy and estimation With D A D, International Development Research Centre, New Delhi , 2008.

39- Zainal Zaidah," Case study as a research method", Journal Kemanusiaan bil.9, Jun 2007.

الهوامش

(١) ولد أوسكار لويس في مدينة نيويورك عام ١٩١٤، وكان ابن لحاخام؛ حيث نشأ في مزرعة صغيرة في ولاية نيويورك، وحصل على البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٣٦ من كلية مدينة نيويورك، وتزوج من الباحثة روث مالسو، وأجرى محادثات مع روث بندكت، وحصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا عام ١٩٤٠ من جامعة كولومبيا، ونشرت أطروحته عام ١٩٤٢ بعنوان آثار الاتصال بين البيض والهنود

الحمري: دراسة على الهنود الحمري. https://en.wikipedia.org/wiki/Oscar_Lewis

(٢) ديفيد ماكلياند؛ ولد في ماونت فيرنون في ولاية نيويورك، وحصل على ليسانس الآداب من جامعة ويسليان في عام ١٩٣٨ ودرجة الماجستير من جامعة ميسوري في السنة التالية. [١] حصل على الدكتوراه من جامعة ييل ودرس في كلية كونيكتيكت وجامعة ويسليان قبل الالتحاق بالكلية في جامعة هارفارد في عام ١٩٥٦، حيث عمل فيها لمدة ٣٠ عامًا، كرئيس لقسم العلاقات الاجتماعية. انتقل إلى جامعة بوسطن في عام ١٩٨٧؛ حيث حصل على جائزة الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين لإسهاماته العلمية البارزة، واشتهر بعمله في نظرية الحاجة، فنشر عددًا من أعماله على مدار فترة الخمسينيات حتى التسعينيات، وطور أنظمة تحقيق أهداف جديدة لاختبار إدراك الموضوع وفروعه، وينسب إلى ماكلياند تطوير نظرية دافع الإنجاز، المعروفة بالحاجة للإنجاز، أو نظرية الحاجة للإنجاز .

https://ar.wikipedia.org/wiki/ديفيد_ماكليان

(٣) نظام المنازل بالمدارس: عبارة عن نظام وضعته الدولة يستطيع من خلاله الطالب الحصول على الشهادة الدراسية من خلال حضور نهاية العام دون الذهاب الفعلي إلى المدرسة، أو ربما وضع هذا النظام لمساعدة أبناء الأسر في القرى الفقيرة الذين يكونون غير قادرين على الذهاب للمدرسة كل يوم لأسباب مادية أو اجتماعية.

(٤) يذكر الباحث أنه في أثناء سيره بسيارته على طريق القرية الترابي، تعطلت سيارته أكثر من مرة نتيجة لتفاقم مستوى الأتربة على محرك السيارة؛ الأمر الذي جعل الباحث يقع في مأزق الخروج؛ حتى تم إحضار جرار لسحب السيارة، والذي صاحبه العديد من الأضرار التي لاحقت السيارة.

(٥) السدة الشتوية: تتعرض القرى في الريف المصري لغياب مياه الري من الترع والمصارف فترة تتجاوز الـ ٢٥ يوماً لقيام الدولة بعمليات تطهير الترع الكبيرة، مما يترتب عليه غياب المياه عن بعض المجاري والمصارف التابعة لهذه الترع؛ الأمر الذي يتسبب في انتشار فطاع الطرق في تلك الفترة، نظراً لإمكانية الانتقال عبر تلك الترع والمصارف بسهولة، ومن ثم حرية التحرك من قرية إلى أخرى؛ ويكون عاملاً من عوامل انتشار السرقات في تلك الفترة، بالإضافة إلى انتشار الثعابين والعقارب وانتشار الكلاب الضالة؛ وسهولة وصولها إلى المساكن المحيطة بتلك القرى.

(٦) بئأو: عبارة عن عجينة مكونه من الدقيق الناتج عن الذرة الشامية، يضاف عليه مقدار من الحلبة والدقيق الفاخر، والماء الدافئ، ويتم تصنيعه في فرن مصنوع من الطين والطوب اللين، وينتج على شكل رغيف كبير ذي سمك رقيق جداً يشبه الرقاق، ويعد من أكثر المأكولات انتشاراً في صعيد مصر .